مجلة الجامعة القاسمية

للغة العربية وآدابها

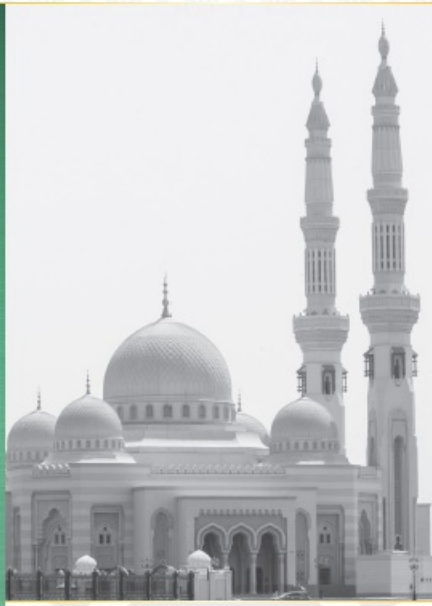

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

المجلد: 1، العدد:1
جمادى الآخرة 1444 هـ / ديسمبر 2022م
الترقيم الدولي المعياري للدوريات: 2958- 230X

AQU Journal of Arabic Language and Literature, Vol. 1 No. 1, pp. 73-122 (Dec. 2022)
DOI:10.52747/aqujall.1.1.168
E-ISSN: 2958-2318/ ISSN 2958-230X

تصنيف الأعمال اللغويّة في النّظريّة النحويّة البلاغيّة العربيّة

CLASSIFICATION OF LINGUISTIC WORKS IN ARABIC RHETORICAL GRAMMATICAL THEORY[1]

شكري المبخوت

Chokri Mabkhout

جامعة زايد، الإمارات العربية المتحدة

Zayed University, UAE

الملخّص:

يتناول البحث قضيّة تصنيف الأعمال اللغويّة في النظريّة النّحويّة البلاغيّة العربيّة. فلئن انتشرت ثنائيّة خبر وإنشاء في التدريس والبحث معا فإنّ ما نجده في التراث النحويّ والبلاغي أثرى وأبعد شأوا ممّا استقرّ في التصنيف المدرسيّ الشائع. وقصدنا من هذا البحث أن نصوغ القضايا المتّصلة بهذا التصنيف صياغة أقرب إلى ما توّصلت إليه نظريّة الأعمال اللغويّة وما أثارته من إشكالات عسى أن نتمكّن يوما من مكافحة النظريّتين القديمة والحديثة بحثا عن تصوّر أرقى. فعدنا إلى الآراء المختلفة التي نجدها في مؤلّفات النحو والبلاغة لتتبّع التحوّلات التي أفضت بالتدريج إلى استقرار هذا الزوج المفهوميّ (خبر/ إنشاء). لذلك بحثنا في معايير التقسيم المختلفة في النظريّة النحويّة البلاغيّة من قبيل معيار المطابقة والواجب وغير الواجب وأثرها في التصنيف. فتناولنا تناولا نقديّا بعض التصوّرات التي اعتبرناها ما قبل نظريّة ثمّ فحصنا التصنيف إلى خبر وطلب فالتصنيف إلى خبر وإنشاء لنخلص إلى حقيقة التقابل بين الطلب والإنشاء.

(1) Article received: November 2022, article accepted: December 2022.

Abstract:
This study addresses the issue of the classification of speech acts in Arabic grammatical and rhetorical theory. It contends that what we find in the grammatical and rhetorical heritage is far richer and more ambitious than the prevalent dualism of assertive and performative utterances that is currently used in both teaching and research. The rationale behind this research is to align my formulation of the issues related to this classification with the findings of Speech Act theory and the issues it has raised, with the hope of juxtaposing the old and new theories for the sake of a better perception. I propose first to go back to the different opinions found in the literature on grammar and rhetoric to trace the transformations that have gradually led to the stability of this conceptual pair (*khabar*/*inshaa*' or assertive/performative utterances). Second, I look into the various criteria for division in grammatical and rhetorical theory, such as conformity, obligation, and non-obligation criteria, and their impact on classification. Accordingly, this article engages in a critical examination of some perceptions which I consider pre-theortical. It examine the classification into assertive utterances and demand (*khabar* and *talab*) as well as the classification into assertive and performative utterances, and concludes that the opposition between assertive and performative utterances is quite valid.

الكلمات الدالة: تصنيف الكلام، الخبر، الإنشاء، نظرية الأعمال اللغوية، التخاطبيّة.

Keywords: The Classification of Speech, *Khabar*, *Inshaa'*, the Theory of Linguistic Works, Communication.

المقدمة

ليس جديدا التذكير بأنّ اهتمام النظريّة النحويّة البلاغيّة بالأعمال اللغويّة وتصنيفها أقدم ممّا نجده في مختلف النظريّات الغربيّة من اليونان إلى أوستين. بيد أن هذا الفارق الزمنيّ نتج في ظنّنا عن انشداد النظريّات الغربيّة إلى المنطق الأرسطي الذي عني بالأقوال الجازمة لدراسة الاستدلالات المختلفة في حين أن النحو العربيّ، بقطع النظر عن مسألة التأثيرات اليونانيّة، قد انصبّ على دراسة أشكال الكلام وتمييز معانيها في مقاربة لا شيء يمنع من وصفها، منذ كتاب سيبويه، بالتخاطبيّة. ودليلنا على ذلك أن أصل اكتشاف أوستين (Austin، 1962) للإنشاء ارتبط بنقده للتصوّرات المنطقيّة الدائرة على القول الوصفيّ في حين أن أيّ قارئ، ولو قراءة عجلى، لكتاب سيبويه سيرى بوضوح عناية صاحبه بالأشكال النحويّة والعلاقات الدلاليّة بينها في صلتها بمقامات نمطيّة يحضر فيها المتكلّم مقاصدَ ونوايا والمخاطب إفهاما له واحتراسا من الإغماض عليه.

بيد أن هذا ليس من شأننا في هذا المقال لذلك نشير إليه دون تحليل. فما يعنينا أنّنا أمام نظريّة تأصّلت فيها دراسة الإنشاء بصورة من الصور وقامت بالتدريج على بناء تصوّر لتصنيف الأقوال ضروبا من التصنيف إلى أن استقرّت في صورة مدرسيّة هي التي يدرسها الطلبة اليوم. غير أن هذا النقل التعليميّ لمسائل التصنيف لا يحجب عنّا أنّه لم يكن في بادئ الأمر على الصورة التي استقرّت مدرسيّا وأنّه لا يعني إلاّ خلاصة اختيارات عدّة ليست هي أكثر ممكنات النظريّة النحويّة البلاغيّة وجاهة أو بساطة أو شمولا. فلهذا الحاصل المدرسيّ تاريخ لا نقصد إلى كتابته ولكنّ العودة إلى ملامحه الأساسيّة قد تيسّر لنا، في آن واحد، الانطلاقَ من مادّة ثريّة متنوّعة لنقد التصنيفات الموجودة في النظريّات اليوم وأبرزها تصنيف سيرل (Searle، 1979) واستعادةَ مناقشات عميقة مفيدة حول جزئيّات كثيرة أثارها القدماء ويمكن توظيفها اليوم لتطوير نظريّة الأعمال اللغويّة الحديثة.

وقد اهتممنا أوّلا بتصنيفين اعتبرناهما ما قبل نظريّين؛ بسبب عدم التصريح بمعاييرهما لننتقل إلى عرض مسائل يطرحها تصنيف قام على معيار اتّجاه المطابقة قسّم الكلام إلى خبر وطلب أهمّ ما فيه تناول قضايا العلاقة بين النحو والبلاغة في ما سميناه هنا بالنظريّة النحويّة البلاغيّة. ونعالج في الفقرة الثالثة قسمة أخرى إلى خبر وإنشاء متتبّعين دقائق فيها كانت حاسمة في تطوير التصوّر الذي ساد البلاغة في باب الإنشاء علميّا ومدرسيّا، وختمنا تحليلنا بنقد القسمة التي انتشرت منذ القزويني في "التلخيص" و"الإيضاح" والشروح عليهما وقد قامت كما هو معلوم على الخبر والإنشاء أيضا لكنها فرّعت الإنشاء إلى طلبيّ وغير طلبيّ. وفي هذا كلّه مشكلات ظاهرة وخفيّة هي التي تعنينا أكثر من وجاهة هذا التصنيف أو ذاك.

نشير مجرّد إشارة إلى أنّنا نتعامل مع النحو والبلاغة على أنّهما متن واحد مفترضين أن اختلاف الصناعتين لا يمسّ انطلاق الدارسين من نظريّة واحدة تشكّلت منذ كتاب سيبويه وتدعّمت داخل المنظومة المعرفيّة القديمة بتعامل مختلف العلوم المشتغلة باللّسان والخطاب. ومهما تكن وجاهة ما يمكن أن ينقد به هذا الذي نزعمه فإنّ في تفصيلات التحليل الذي سنقدّمه ما يسمح لنا بتقديم حجج على قولنا وإن لم تكن من شواغلنا في هذه الدراسة.

1. تصوّرات ما قبل نظريّة في تصنيف الكلام:

أكّد بعض الدارسين[1]، أن تصنيف الكلام عند سيبويه قد قام على مفهومي الواجب وغير الواجب. وتوصّل إلى أن الواجب هو الابتداء وما يستلزمه من خبر وما عداه من نفي واستفهام وأمر ونهي من غير الواجب. فيكون الكلام الواجب هو الذي يفيد الوقوع في الكون الخارجي كأنّه مرادف للواقع المنقضي في حين أن غير الواجب هو غير الواقع.

(1) ميلاد، خالد، "الإنشاء في العربية بين التّركيب والدلالة". (تونس: جامعة منّوبة–المؤسّسة العربيّة للتّوزيع، 2001م). الباب الأوّل.

لكنّ ميلاد تأوّل هذين المفهومين فقرّب بين الواجب والخبر وبين غير الواجب والطلب والإنشاء كما تبلورا بعد كتاب سيبويه. ودون ذلك مشكلات في نصّ الكتاب من قبيل مترلة النفي من القسمة (واجب/ غير واجب) فالمثبت واجب والمنفي غير واجب ومترلة التوكيد مقارنة بالإثبات والنفي.

ولئن أكّد ميلاد من ناحية أخرى أن هذا التقسيم لم يتّبع فيه النحاةُ سيبويه واكتفوا به في تعليل بعض الظواهر من صنف نصب الفعل بعد فاء السببيّة[1] فإنّ اللاّفت فيه هو أنّه قام على تصوّر لا مانع من نعته بالجهيّ. فالواجب في علاقته بمفهوم غير الواجب يحيلنا بوضوح إلى المقابلة في منطق الجهات بين الضروريّ والممكن. ويبدو أن هذه المقولات الجهيّة قد تسرّبت إلى بعض كتب النحو وكان من الممكن أن تصاغ نظريّة في تصنيف الكلام على هذا الأساس. ولكننا لا نعثر إلاّ على معطيات متفرّقة منها ما ذكره ميلاد نفسه[2] مستخلصا من كلام الصبّان على الأشموني في اختصاص "لعلّ" بالإمكان و"ليت" بالممكن والمستحيل معا. وهو أمر منتشر كذلك لدى البلاغيّين.

والواقع أن المشكلة ليست في اتّباع النحاة لسيبويه أو امتناعهم عن ذلك بل هي متّصلة بالمعيار نفسه أي معيار الضروريّ (الواجب) والممكن (غير الواجب). فهو معيار لا يفيد في تصنيف أنواع الكلام إلاّ ضمنيّا وجزئيّا لاتّصاله بجهة القضيّة التي تعبّر عنها الجملة أواقع فيها الإسناد كما هو الحال في الإثبات أم هو غير واقع إمّا بسلبه كما هو الشأن في النفي وإمّا بإمكان وقوعه كما هو الشأن في الاستفهام أو الأمر أو الترجيّ...إلخ؟. فالمدى الذي ينصب عليه الواجب وغير الواجب محدود بالمضمون القضويّ دون قوّة القول. ولسنا نرى من سبيل إلى مقارنته بمعيار القسمة إلى خبر وإنشاء، وأسسها مختلفة كما سنبيّن، على ما ذهب إلى ذلك ميلاد. فقراءته

(1) ميلاد، "الإنشاء في العربية بين التّركيب والدلالة"، 213.

(2) ميلاد، "الإنشاء في العربية بين التّركيب والدلالة"، 215.

لواجب سيبويه مقابل غير الواجب عنده، على ما فيها من تتبّع دقيق، ظلّت مشدودة إلى ما سيكون بعد سيبويه من تقسيم لدى بلاغيّين متأخّرين.

لكن يهمّنا أن ننظر في تقسيمات أخرى وردت مبثوثة لدى نحاة وبلاغيين آخرين سبقت التقسيم إلى خبر وطلب وسابقة لظهور الإنشاء مفهوما ومصطلحا. فاللاّفت أن هذه التقسيمات كانت عديدة قبل أن تستقرّ نسبيا اعتمادا على معايير نظريّة صريحة. وقد سردها السيوطي في "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع". والبيّن أن النحاة قد اختلفوا في تصنيف الكلام. ونكتفي بعرض المنسوب منها إلى أصحابه وهو لا يتعدّى إثنين من النحاة هما قطرب (تلميذ سيبويه المتوفّى سنة 206 هـ .) والأخفش (والأرجح أنّه الأخفش الأوسط الذي أخذ عن الخليل ولزم سيبويه وتوفّي سنة 215). فقد جعل قطرب الكلام أقساما أربعة هي {الخبر والاستخبار والطلب والنداء}. وعدّه الأخفش ستّة أقسام هي {الخبر والاستخبار والأمر والنهي والنداء والتمني}.

أما بقيّة التقسيمات التي لم يسندها السيوطي إلى نحاة معروفين، فقد تراوحت بين الخمسة أقسام والستة عشر قسما[1].

لكنّ تصنيفي قطرب والأخفش لا يختلفان عند التثبّت كثيرا. فما كان مجملا في عبارة الطلب لدى قطرب فصّله الأخفش إلى أمر ونهي وتمنّ. فالاتفاق بينهما، إذا حملنا معنى الطلب في كلام قطرب على معنى واسع، أكثر من الاختلاف. إذ يخبر المتكلّم بكلامه ويستفهم (الاستخبار) وينادي مخاطبه ويطلب منه.

(1) السيوطي، جلال الدين، "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع". تحقيق: عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم، (بيروت: مكتبة الرسالة، 1992)، 1: 34. وحلّل ميلاد هذه التقسيمات من جهة ما تشترك فيه وتختلف وما فيها من مشاكل اصطلاحيّة ومفهوميّة. ميلاد، "الإنشاء في العربية بين التّركيب والدلالة"، 226 – 231.

ونجد هذا لدى غير قطرب والأخفش. من ذلك أن الكلام عند ابن قتيبة (توفّي 276) في "أدب الكاتب" أضرب أربعة هي الأمر والخبر والاستخبار والرغبة"[1] وهو تقسيم لا يخلو من وجاهة أيضا إذا حملنا الأمر على معنى الطلب والرغبة على معنى التمنّي.

لكنّ السؤال الذي يطرح عند المقارنة بين هذه التصنيفات هو: ألسنا أمام أعمال لغويّة تمثّل بدورها أفرادا من مقولات أو أصناف أوسع؟ فالواضح أنّ النداء والاستفهام والتمنّي والخبر والأمر والنهي أسماء لأعمال فكيف تنقلب أسماء لأصناف؟ فحين نتثبّت في تحليل سيبويه لتراكيب الاستفهام والأمر والنهي والنداء والتمنّي نجدها فعلا أصنافا يجتمع داخلها أفراد من المعاني التي تكون للكلام. من ذلك ألاّ شيء يمنعنا من أن نرى العلاقات بين الإثبات والنفي وتوكيدهما على الأقلّ ويجمع الأمر والنهي بصريح عبارة صاحب الكتاب ضروبا عديدة متّصلة بهما كالدعاء والتحذير. أمّا الاستفهام فصنف تتحقّق به أعمال كثيرة أخرى كالتقرير والتوبيخ. ويرتبط بالنداء عملان على الأقلّ هما الندبة والاستغاثة. وما يجعلنا نميل إلى هذا الرأي أن كلاّ من قطرب والأخفش كان على صلة بسيبويه ويعرفان أسلوبه في تحليل دلالة الكلام بتقليب التراكيب والبحث في ما يقوم بينها من علاقات.

والذي يجعلنا نرى في هذين التصنيفين، بصيغتيهما المجملة والمفصّلة نسبيا، وجاهةً أنّهما أصناف جامعة لأنماط من التركيب تحقّق معاني مختلفة. لكنّنا نلاحظ في الآن نفسه أن مفهوم الطلب كما سيستقرّ في ما بعد لم يتبلور على نحو نهائيّ. فقد أخرج منه قطرب والأخفش الاستفهام وهذا ليس عيبا كبيرا حين ندقّق بحكم تميّز

(1) ميلاد، "الإنشاء في العربية بين التّركيب والدلالة". 326.

أبنية الاستفهام عن بقيّة الأبنية وما يقوم بينه وبين الخبر نفيا وإثباتا من ضروب التلازم والتشارط[1].

ولعلّ المقياس المعتمد في هذين التصنيفين أعلق بصناعة النحو التي تركّزت على اشتقاق الدلالات من أبنية أساسيّة ليركّز النحاة دراستهم لأصناف المعاني على ما بين التراكيب ودلالاتها المحتملة من علاقات يتولّد بمقتضاها الدعاء والإغراء والتحذير من بنيتي الأمر والنهي مثلا وتتولّد من بنية الاستفهام معاني التقرير بـ "أَلَمْ" والتحضيض بـ "هلاّ" والعرض بـ "ألا" والتمنّي بـ "ألاّ" مثلا وتتعامل بنية التمنّي "ليت"، من ناحية أخرى، مع بنية الرجاء بـ "لعلّ" وغير ذلك من المسائل التي نجدها واضحة في كتاب سيبويه.

وما يعنينا أكثر من هذا الذي ذكرناه أن المنهج الضمنيّ المعتمد في التصنيف قام في تقديرنا على جمع التراكيب المتقاربة في الدلالات ضمن أصناف يمكننا أن نعتبرها أساسيّة. فالمعيار المعتمد هنا تركيبيّ دلاليّ ينبني على اشتقاق الفرعيّ من الأصليّ الموسوم. فلكل صنف من الأصناف الذي ذكرت مجملة أو موسّعة واسمات تميّزها وتتفرّع اشتقاقيّا بحسب المقامات النمطيّة كمقام التضرّع أو الدعاء والاستعلاء.

ولئن اعتبرنا هذين التصوّرين ما قبل نظريّين فلأنّ ما عرض فيهما لم يقم على معايير صريحة لكنّ هذا الأسلوب في التأليف النحويّ القديم منتشر كثيرا من ناحية وهو لا يشمل بالقدر نفسه المقاربتين اللّتين تحدثنا عنهما، أي المقاربة الجهيّة والمقاربة الاشتقاقيّة الإعرابيّة الدلاليّة، من ناحية أخرى. فرغم أن الأولى تعلّقت بالمضمون القضويّ على حدّ تأويلنا، فإنّ الثانية نتجت عن طريقة تناول التراكيب التي انشغل النحاة بدراسة أشكالها ودلالاتها وعلاقاتها بناء على التمييز بين الأصل والفرع بتحديد دلالة التركيب الأساسيّة ثمّ الدلالات التي تتحقّق في المقامات النمطيّة.

---

(1) المبخوت، شكري، "إنشاء النفي وشروطه النحويّة الدلاليّة". (تونس: مركز المشر الجامعيّ–كلية الآداب والفنون والإنسانيّات– جامعة منوبة، 2006). 49 – 50.

وتقديرنا أن هذا الأسلوب الثاني في التصنيف، على ما فيه من قلّة تصريح بأسسه، هو الذي سيؤثّر في تصنيف الأعمال اللغويّة في البلاغة العربيّة لذلك اهتممنا به في هذه الفقرة.

2. تصنيف الكلام إلى خبر وطلب:

من أشهر التصنيفات التي انتشرت في البلاغة العربيّة تقسيم الكلام إلى خبر وطلب. ونحن نعتبره تصنيفا قائما على معايير واضحة صريحة بقطع النظر عن المشاكل التي يتضمّنها شأنه شأن أيّ تصنيف.

وقد ذهب بعض الدارسين في تحقيق استعمال هذه القسمة في الكتابات العربيّة القديمة إلى أنّها بارزة لدى ابن وهب الكاتب (توفّي بعد 335 هـ .) في "البرهان في وجوه البيان"[1]. فقد اعتبر أن "الأصل [في الوجوه والأقسام والأحكام] الخبرُ والطلبُ" وهو لا يخصّ العربيّة فحسب، بل يشمل ألسنة غير العرب. وهو ما يعني أنّه تقسيم كلّيّ عنده. وقد كان حدّه للخبر والطلب مهمّا واضحا إذ الخبر عنده "كلّ قول أفدت به مستمعه ما لم يكن عنده" أمّا الطلب فهو "كل ما طلبته من غيرك ومنه الاستفهام والنداء والدعاء والتمنّي لأنّ كلّ ذا طلب فإنّك تطلب من الله عزّ وجلّ بدعائك ومسألتك وتطلب من المنادى الإقبال عليك أو إليك وتطلب من المستفهم منه بذل الفائدة لك"[2]. فالمقياس المعتمد في التمييز هنا لدى ابن وهب هو مقياس اتجاه الفائدة إذا صحّ التعبير. فالخبر فائدة تصل منك إلى مخاطبك ("أفدت به مستمعه") في حين أن الطلب فائدة تطلبها من غيرك ("بذل الفائدة لك"). وهو تقسيم بسيط يكاد يكون بديهيّا قوامه اعتبار التخاطب تبادلا للفائدة وهي من صلب تعريف الكلام نفسه لدى النحاة.

(1) ميلاد، "الإنشاء في العربية بين التّركيب والدلالة"، 326-327.
(2) ميلاد، "الإنشاء في العربية بين التّركيب والدلالة"، 327.

وبقطع النظر عن تفاصيل المسألة فإنّنا نرى هنا استمرارا بصورة أوضح للتقاليد التي وضعها النحاة، ومنهم قطرب والأخفش في تصنيف معاني الكلام وحصرها شيئا فشيئا ضمن أنماط قوليّة كبرى تراوحت بين الأربعة والستّة، ثمّ ضمن قسمين كبيرين هما الخبر والطلب.

بيد أن ما يجعلنا نرى التصنيف إلى خبر وطلب مهمّا أنّه قام، على التدريج، على تصوّر نظريّ إذ اعتمد معيارا واضحا هو معيار المطابقة. فمنذ فترة مبكّرة نجد المبرّد (توفّي 286 هـ .) في "المقتضب" يتّخذ الصدق والكذب مقياسا لتحديد الخبر إذ يقول: "والخبر ما جاز على قائله التصديق والكذب"[1]. وهو معيار سيصبح أساسيّا في جميع التقسيمات اللاّحقة وإن لم يقصد المبرّد التقابل بين الخبر وغير الخبريّ من أصناف الكلام.

لكنّ أساس هذا المعيار هو مطابقة الكلام للخارج أي من العالم إلى الكلمات بعبارة سيرل في تصنيفه للأعمال اللغويّة وعكسه من الكلمات إلى العالم كما هو الحال في التوجيهيّات وهي إذا تثبّتنا في نصّ سيرل نجد ضروبا من الطلب تختلف في الدرجة والقوّة. ولا شيء يمنع من تحديد المطابقة في الطلب بالسلب كما فعل النحاة والبلاغيّون على اعتبار الطلب ما لا يجوز القول بأنه صادق أو كاذب (وفي صياغة أخرى ما لا يحتمل التصديق والتكذيب) أو باعتبار قوّة القول فيه التي يطلب بها المتكلّم أن يحوّل المخاطب الكلمات إلى واقع (في العالم).

ورغم التشابه بين الأمرين فثمّة فرق دقيق لا بدّ من أخذه بعين الاعتبار. فوصف النحاة والبلاغيين للقول حسب معيار المطابقة لا يتّصل بصدق القول في ذاته ولا

(1) المبرد، محمد بن يزيد ، "المقتضب". وزارة الأوقاف المصريّة، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، 1994)، 1: 89.

بكذبه بل بقابليّته للتصديق والتكذيب من عدمهما. ولهذا أصل مهمّ ذكره الأستراباذي بوضوح حين قال: "إنّ الخبر محتمل للصدق والكذب. فالصدق محتمل اللفظ من حيث دلالته عليه والكذب محتمله ولا دلالة للفظ عليه"[1].

أمّا مقياس سيرل فتحصل فيه المطابقة في الحالتين إمّا اعتقادا في أن المضمون يصدق على هيئة من هيئات الأشياء في الكون فيكون التقرير وإمّا إرادة لإيقاع المخاطب لتلك المطابقة نفسها بين الكلام إلى العالم فيكون التوجيه. وبهذا تفترق المقارنة بين تقسيم سيرل والتقسيم إلى خبر وطلب.

ويدلّنا على هذا التقارب والاختلاف ما أورده ابن يعيش متحدّثا عن الأمر قائلا: "اعلم أن الأمر معناه طلب الفعل بصيغة مخصوصة وله ولصيغته أسماء بحسب إضافاته فإن كان من الأعلى إلى من دونه قيل له أمر وإن كان من النظير قيل له طلب وإن كان من الأدنى إلى الأعلى قيل له دعاء"[2]. فهذا النصّ على تقدّم صاحبه (توفّي سنة 643 هـ .) لم يخل من قلّة ضبط لمصطلح الطلب فهو يستعمله استعمالا عامّا ("الأمر معناه طلب الفعل بصيغة مخصوصة") يشرح قوّة القول ويستعمله استعمالا يرادف الالتماس ("وإن كان من النظير قيل له طلب"). فيكون الطلب مقولة جامعة لأفراد كما يكون تفسيرا لقوّة القول الطلبيّ أو مرادفا لبعض أفراد المقولة كالالتماس في شاهد ابن يعيش أو الالتماس والدعاء لدى المبرّد[3].

(1) الأستراباذي، رضيّ الدين، "شرح الكافية". (ط2، بنغازي: منشورات قار يونس، 1996)، 4:11.

(2) ابن يعيش، موفّق الدين ، "شرح المفصّل". (بيروت: عالم الكتب)، 7: 58.

(3) يقول المبرّد مثلا: "قيل دعاء وطلب للمعنى لأنّك تأمر من هو دونك وتطلب إلى من أنت دونه" ويقول أيضا "غفر الله لزيد لفظه لفظ الخبر ومعناه الطلب وإنّما كان كذلك لعلم السامع أنّك لا تخبر عن الله عزّ وجلّ وإنّما تسأله"، المبرّد، "المقتضب"، 2: 132. أورده ميلاد، "الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة"، 241.

لكنّ المفيد في ما ذكره ابن يعيش أن الطلب بمعناه العامّ يتحدّد بما أسماه "إضافات" وهي جملة من المعايير الإضافيّة التي تتعالق مع عموم معنى الطلب لتخصيصه على وجه من الوجوه من قبيل مترلة المتخاطبين وعلاقات التخاطب في الشاهد أعلاه. وهو ما يفيد أن مقولة الطلب عامّة تتخصّص في كل صيغة من صيغه بجملة من المقاييس الإضافيّة.

ويردف هذا التصوّر للطلب ارتباطه بمعنى الاستقبال. فالواضح في تحديد الطلب وأفراده أنّه يقوم على أن الفعل المطلوب مستقبل. يقول صاحب المفصّل متحدّثا عن النون التي تدخل على الفعل المستقبل: "لا يؤكّد بها إلاّ الفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب وذلك ما كان في قسما أو امرا أو نهيا أو استفهاما أو عرضا أو تمنّيا"[1]. وهذه الملاحظة الزمانيّة المتعلّقة بالطلب مفيدة في بناء تقابله مع جلّ الخبر من ناحية وفي تمييزه عن قسمة أخرى قامت على التمييز بين الخبر والإنشاء. فمفاد هذا التدقيق الزمانيّ هو التأكيد على أن معنى الطلب (أي ما يطلب في المضمون القضويّ) متأخّر عن لفظ الطلب (أي تحقيق عمل الطلب بصيغة من الصيغ المخصوصة). وهذا تدقيق مهمّ جدّا لأنّ الطلب مهما كان نوعه يتحقّق عند إنجازه بصفته طلبا بقطع النظر عن تحقيق مضمونه المطلوب من المخاطب. فعمل الطلب في الأمر مثلا هو طلب الفعل بالصيغة المخصوصة الموضوعة له (أي باللّفظ) ويتحقّق بالنطق به في حين أن ما يتأخّر عن اللفظ هو تحقيق الفعل أي مضمون الطلب.

(1) ابن يعيش، "شرح المفصّل"، 9: 37.

وهذا تمييز شبيه بالتمييز المعروف في نظريّة الأعمال اللغويّة بين العمل في القول وعمل التأثير بالقول بيد أنّه لا يخلو من لطف ممّا أوقع الكثيرين بمن فيهم سيرل في بعض التأويلات الضعيفة وأوقع غيره ممّن يتحدّث عن الأعمال اللغويّة خارج الموضوع في تقديرنا بسبب سوء فهم مقصود أو غير مقصود[1]. إنّه تمييز بين القوّة القوليّة التي تتحقّق في القول الطلبيّ والمحتوى القضويّ الذي تنصبّ عليه ومن شأنه أن يتأخّر لأنّه مطلوب غير واقع عند الطلب. يقول ابن هشام في هذا المعنى بوضوح: "إنّ مدلول قم حاصل عند التلفّظ به لا يتأخّر عنه وإنّما يتأخّر الامتثال وهو خارج عن مدلول اللفظ"[2]. والمقصود أنّه لا عبرة بالخارج وبردّ فعل المخاطب في تحقّق المعاني بعبارة القدامى أو إنجاز العمل اللغويّ بعبارة نظريّة الأعمال اللغويّة.

ورغم وجود التقسيم إلى خبر وطلب لدى النحاة الأوائل وإن بصورة غير نظاميّة إمّا بسبب التركيز على معيار التصديق والتكذيب للخبر وترك إعمال هذا المعيار في الطلب ضمنيّا كما هو الحال لدى المبرّد، وإمّا بسبب اتباع مسالك أخرى في

(1) نذكر في هذا السياق ما برّر به سيرل إدراج الاستفهام في التوجيهيّات على اعتبار أنّه حمل للمخاطب على الجواب فمقتضى كلامه أن الاستفهام رهين تحقّق المضمون القضويّ المطلوب وهو الجواب كما لو أنّه لا يتحقّق بمجرّد التلفّظ به. J.R Searle. "Expression and Meaning". (Cambridge: CUP, 1979), 14. ممّا من كان يتحدّث عن الأعمال اللغويّة على نحو قام على سوء فهم أو سوء تفاهم فهو بيروندينار. فقد كان يعتبر أن مفهوم العمل في نظريّة الأعمال اللغويّة "مفهوم أوليّ لا تعريف له" وأنّه "لا وجود لعمل إلاّ إذا وجد مراس بالحركات" التي تنجز بالأيدي والأرجل والأسنان والأعين فالعمل "لا ينجز البتّة بالمدلولات اللفظيّة". ولم يجد من سبيل لتمشية مفهوم العمل في نظريّة الأعمال اللغويّة إلاّ اعتباره، في أفضل الأحوال، "عوضا عرضيّا" عن أعمال حقيقيّة. ولسنا هنا بصدد مناقشة فهم بيروندينار هذا ولا نقده فيكفي أن يطرح عليه تحليل العقود مثلا أو الإثباتات نفسها حتّى يتبيّن تهافت نظرته إلى العمل. لكنّنا نشير إلى أن الإشكال عنده يكمن في مفهومه هو للعمل رغم إقرارنا بأنّ العمل باللغة استعارة تحتاج إلى تحقيق، شأنها شأن استعارة القوّة، لكن دون أن نذهب إلى فهم مغرق في التجريبيّة المادّيّة الفجّة. والدليل على ذلك أن موقفه ظلّ موقفا غير مخصب نظريّا ولا إجرائيّا.

(2) جمال الدين ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب". (بيروت: دار إحياء التراث العربيّ)، 42.

تعريفهما كما هو الشأن لدى ابن وهب فإنّ التصريح بالتقسيم ومعاييره برز بوضوح وفي تناسق مع السكّاكي. فهما عنده سابقان في الاعتبار عند دراسة "خواصّ تراكيب الكلام". لكنّهما لا يحتاجان إلى حدّ لأنّهما من "بدائه الأمور" و"يفترقان باللاّزم المشهور وهو احتمال الصدق والكذب"[1]. ويقصد بذلك أن الخبر يحتمل التصديق والتكذيب والطلب لا يحتملهما.

ولئن كنّا لا نشرح هنا المعايير التي اعتمدها السكّاكي في بسط تصوّره للطلب[2]، فإنّنا نركّز على جزء من تعريفه له وهو "أنّ الطلب يستدعي مطلوبا لا يكون حاصلا وقت الطلب" من ناحية، وأنّ الطلب ضربان، ضرب أوّل يطلب فيه الحصول في الذهن ويمثّله الاستفهام الذي تكون العلاقة فيه من حيث اتجاه المطابقة، بعبارة سيرل، من العالم إلى الكلمات، وضرب ثان يطلب فيه الحصول في الخارج وهو الأمر والنهي والنداء وجميعها يطلب بها الانتقال من الكلمات إلى العالم[3].

ويستوعب تقسيم السكّاكي للطلب أمرا آخر رأينا أن النحاة امتنعوا عن تطويره وهو عناصر من المقاربة الجهيّة للكلام. فلئن كان التصديق والتكذيب في الخبر راجعا إلى المطابقة للواقع من عدمها من خلال النظر في الحكم فإنّه يوسّع هذا الجانب الجهيّ ليربطه **بالامتناع** بالنسبة إلى التمنّي و**بالإمكان** بالنسبة إلى بقيّة أفراد الطلب (الاستفهام والأمر والنهي والنداء).

والذي يعنينا أكثر ممّا سبق في كلام السكّاكي أن القسمة التي وضعها مكّنته من تحديد أصول المعاني إذا جاز التعبير (ونقصد بها الأعمال الأساسيّة الكبرى الموسومة

(1) السكّاكي، أبو يعقوب، "مفتاح العلوم". تحقيق: نعيم زرزور، (ط2، بيروت: دار الكتب العلميّة، 1987)، 163–165.

(2) ابن صوف، مجدي، "علم الأدب عند السكّاكي". (تونس: الدّار المتوسطية للنّشر، 2006).

(3) نشير هنا إلى أن هذا التمييز على بساطته ليس بديهيّا من ذلك ما قاله سيرل في أمر الاستفهام وجمعه له، من باب الاستدراك إلى التوجيهيّات التي تقوم فيها العلاقة من الكلمات إلى العالم، دون تدقيق للفرق بين الأمر والاستفهام.

نحويّا) وفروعها. فالمقصد الأسنى من التقسيم لم يعد جمع التراكيب المتشابهة والمتماثلة بل هو تحديد الأصليّ من خواصّ التراكيب والفرعيّ منها. وقد يكون المؤدّى واحدا لكنّ تنظيم الفكرة مختلف.

فبعد أن ضبط السكّاكي في باب الطلب الأنواع الخمسة التي يضمّها (أي الاستفهام والأمر والنهي والتمني والنداء) أوجد الآليّة الاشتقاقيّة التي يمكن أن تعتمد في استنباط الفروع. وهي صنفان كبيران: صنف يكون بالتركّب بين الحروف من قبيل التنديم والتحضيض بهلاّ ولولا ولوما فتقترب معانيها من التمنّي فيكون التركيب دالاّ على معاني مؤتلفة مختلفة على النحو الذي تبرزه أمثلة السكّاكي التالية:

(1) هلاّ أكرمت زيدا ↔ ليتك أكرمت زيدا

(2) هلاّ تكرم زيدا ↔ ليتك تكرم زيدا

فالأولى تفيد التنديم والثانية التحضيض. ولكن خاصيّتيهما تكمنان في وجود الواسم النحويّ المركّب من "هل" و"لام" النفي مع فعل مصرّف في الماضي (للتنديم) والمضارع (للتحضيض). وفي هذا إعمال لموسى أكّام التي يتحدّث عنها التداوليّون ومفادها ألاّ نكثّر المعاني (الذوات) دون موجب.

أمّا الصنف الثاني من المعاني الفرعيّة فيتولّد من تتريل التركيب في سياقه المقالي ومقام إنجازه. ومن الأمثلة التي ضربها السكاكي ما يتولّد من الأمر في الاستعمال ووفق معايير و"قرائن الأحوال" من دلالات التضرّع (الدعاء) والالتماس والندب والإباحة والتهديد[1]. فما يجمع بينها أنّها غير موسومة نحويّا ولا تدلّ دلالة مباشرة وإنّما هي تستنبط من التقاء البنية النحويّة بالمقام والسياق.

لقد بدأ تقسيم الكلام إلى خبر وطلب تقسيما حدسيّا لدى النحاة وهم يقلّبون النظر في التراكيب وخصائصها. فكان ضمنيّا عند سيبويه أساسه تمييز الإثبات ممّا ليس

(1) السكّاكي، "مفتاح العلوم"، 137.

إثباتا بسبب اعتباره لأولويّة الإثبات الذي يمثّل كلاما "عمل بعضه في بعض"[1] تدخل عليه واسمات الأعمال الأخرى لتفيد طلب الفهم أو الفعل أو غيرهما.

وهو تصوّر نجده قارّا لدى النحاة مثل ابن يعيش الذي يقول متحدّثا عن العلاقة بين الخبر والأمر: "ألا ترى أن معنى قولنا قم أطلب قيامك وكذلك الاستفهام والنهي"[2]. وقد أكّد الجرجاني ذلك من خلال نظرته النحويّة إلى معاني الكلام وبلاغتها بـ ."أنّ معاني الكلام كلّها لا تتصوّر إلاّ في ما بين شيئين والأصل الأوّل هو الخبر"[3].

بل أن السكّاكي قبل أن يسلّم بأنّ "السابق في الاعتبار في كلام العرب شيئان هما الخبر والطلب"[4]. لم يتردّد في تحديد الأصل قائلا: "الأصل في التركيب هو نوع الخبر" فهو عنده أكثر الكلام وما عداه قليل.

غير أن هذا الضمنيّ قبل أن يتّخذ صيغة المقابلة بين الخبر والطلب صرّح بعض النحاة من تلاميذ سيبويه وملازميه (قطرب والأخفش) أو ممّن تناقلوا علمه (ابن قتيبة) بأصنافه التي تراوحت بين الأربعة والستّة على سبيل تسوية دالّة بين الخبر والاستفهام والنداء ومعنى من معاني الطلب المخصّص للأمر والنهي.

ولا شيء يدلّ على أنّها تصنيفات غير وجيهة. فقد اعتمد فيها أصحابها أسلوب التقريب بين الأبنية المتشابهة في التركيب وما تحتمله من دلالة مشتقّة بحكم البنية

(1) يبرز هذا الفهم في مواضع كثيرة من الكتاب إذ يقول سيبويه متحدّثا عن الاستفهام مثلا: "الألف أدخلت على كلام عمل بعضه في بعض فلم يغيّره وإنّما الألف بمترلة الواو والفاء ولا". سيبويه، "الكتاب". تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، (بيروت: دار الجيل، 1988)، 3: 82.

(2) ابن يعيش، "شرح المفصّل"، 1: 20.

(3) الجرجاني، عبد القاهر، "دلائل الإعجاز". تحقيق: محمود محمّد شاكر، (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1984)، 405.

(4) السكّاكي، "مفتاح العلوم"، 141.

النحويّة أو بحكم علاقاتها بالمقامات النمطيّة التي درسها سيبويه[1]. فينبغي أخذها بعين الاعتبار مهما بدت متردّدة أو غير قائمة على معايير صريحة.

لذلك فإنّ تصريح السكّاكي بالمعايير يمثّل درجة مهمّة من تطوير نظريّ للتصوّر الذي ساد عن أبنية الكلام وخصائصه والأعمال اللغويّة التي تتحقّق بها ضمن النظام اللغويّ نفسه أو في صلتها بمقامات إنجازها الممكن. فلئن أكسب السكّاكي تلك التصنيفات قوّة نظريّة فإنّه لم يخرج عندنا عن التصوّر الأساسيّ الذي اعتمل في كتاب سيبويه لا من حيث تحديد الأعمال الأساسيّة ولا من حيث تحديد الأصناف المتولّدة عنها بالمزج بين معاني الحروف أو بتتبّع نكت استعماله في هذا المقام النمطيّ أو ذاك.

وعلى هذا فإنّنا حين ننظر إلى الاستمرار والتراكم داخل النظريّة النحويّة البلاغيّة نجد خيوطا رفيعة لا تقوم على القطع بل على استخراج المضمرات والإفصاح عن المعايير وتوضيح أسس التقسيم. وهو عندنا بيّن في الطلب قسيما للخبر وبيّن في نظريّة

(1) رغم طرافة المقابلة التي وقع عليها ميلاد بين الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه فإنّ افتراضه أن هذه المقابلة تختزل المقابلة بين الخبر والإنشاء. ميلاد، "الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة"، 66. لا نراه افتراضا وجيها لأسباب أشرنا إليها في المتن. فهي من ناحية "إسقاط" بعديّ على كتاب سيبويه لما تطوّرت إليه النظريّة النحويّة البلاغيّة وهي من ناحية ثانية لم تركّز على أساس المقابلات التي وضعها سيبويه وهو يستكشف الأبنية الأساسيّة وما بينها من حركة دلاليّة أهمّ من المعيار الجهيّ الذي يتّصل بمضمون القول لا بقوّته القوليّة في تقديرنا. ولئن حلّل ميلاد في مواضع كثيرة من بحثه أسلوب سيبويه في تصنيف الأبنية وما تدلّ عليه من أعمال لغويّة فإنّه بحث عن الاختلاف بينه وبين من سيأتي بعده من النحاة والبلاغيّين في المفاهيم المستخدمة للتصنيف حتّى أنّه أوجد، محمولا بمعنى الإيقاع والإنشاء الذي يفيد الإيجاد، صنفا سمّاه الأعمال الشبيه بالأصوات أو أعمالا إنجازيّة إفصاحيّة شبيهة بالأصوات. ميلاد، "الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة"، 162–180. وقد اعتبره كلاما بعضه لا شرط إخلاص فيه إذ هو لا يعبّر عن حالة نفسيّة بل عن انفعال وبعضه لا إحالة فيه على الخارج. وهذا، في ما نقدّر، مخالف تماما لأسلوب سيبويه في تحليل الظواهر نفسها ولا يجد سندا له إلاّ إفي ما ذكره سيرل بالخصوص في مسألة مشكوك فيها عندنا حول صنف غير بيّن ولا مؤسّس نظريّا التأسيس المقنع أسماه بالإفصاحيّات. J.R Searle, “Expression and Meaning”, 15.

أخرى مستمدّة بدورها من المكوّنات الأساسيّة للنظريّة النحويّة كما صاغها سيبويه وإن بنت منوالا شبيها بمنوال الخبر والطلب مع إضافة مفهوم الإنشاء.

3. تصنيف الكلام إلى خبر وإنشاء:

ليس من باب الصدفة أن يترجم بعض الباحثين العرب مفهوم (Performatif) الأوستينيّ، وهو من أبرز اكتشافاته، إلى إنشاء رغم أن بعضهم مازال متشبّثا بعبارة أقرب إلى حرفيّة الترجمة وهي "إنجاز". ولا عبرة هنا بالعبارة المستعملة إلاّ أنّه من الواضح عندنا أن إنشاء تؤدّي المفهوم أكثر فمؤدّاها ومؤدّي عبارة أوستين واحد.

ولسنا نعنى هنا بمشكلة الترجمة تدقيقا أو تعديلا بل يعنينا أكثر أن نتأمّل أسس القسمة إلى خبر وإنشاء ومدى بساطتها وشمولها للظواهر المدروسة.

وقد اعتبر ميلاد في تحقيقاته عن ظهور الإنشاء أن المفهوم منه مستقرّ منذ القرن الثالث مع المبرّد (المتوفّى سنة 286 ه) والسيرافي (المتوفّى 368 ه) في حين أن استخدامه بدلالته الاصطلاحيّة كان مع ابن الحاجب (المتوفّى سنة 646 ه) في "الكافية" في سياق تناول التعجّب والذمّ والمدح. ورغم ذلك اعتبر استخدام المصطلح منتشرا لدى أصوليّين مثل الغزالي (المتوفّى سنة 505 ه) في المستصفى[1].

وتوجد هنا مفارقتان في هذا التحديد. فبين السكّاكي الذي يعود إليه التقسيم إلى خبر وطلب وابن الحاجب الذي اعتبره ميلاد مصرّحا بالمقابلة بين الخبر والإنشاء عشرون عاما في تاريخ الوفاة. لكن لا شيء يدلّ على أن ابن الحاجب اطّلع على "مفتاح العلوم" خصوصا أن تلخيص القزويني الذي أشاع هذا القسم المخصّص للبلاغة من المفتاح ومهّد لتداوله بين الشرّاح والدارسين وطلاّب العلم كان متأخّرا إذ توفّي سنة 739ه ..

لكن الأمر مختلف إذا قارنا بين تاريخي وفاة ابن الحاجب والغزالي. فالأرجح أنّه اطلع على المستصفى وإن لم يطلع عليه فقد بلغه مفهوم الإنشاء لدى الأصوليّين وهو

(1) ميلاد، "الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة"، 222-223.

منهم إذ كتب في أصول الفقه والكلام علاوة على علمي النحو والصرف. وما يؤكّد إلمامه بمفهوم الإنشاء أن لغويّا محقّقا مثل أبي حيّان الأندلسي وسم النحو الذي رآه في "الكافية" بأنّه "نحو الفقهاء". وهو ذمّ ولا ريب إذ لم يعترف أبو حيّان إلاّ بكتاب سيبويه و"تسهيل" ابن مالك[1].

وقصدنا من هذه الإشارات التاريخيّة أن نؤكّد أنّه لا يعوّل عليها إلاّ قليلا في ضبط الإنشاء لدى النحاة والبلاغيّين من جانبين. الأولى هي وجود تعامل داخل المنظومة الثقافيّة القديمة بين النظرية النحويّة البلاغيّة من ناحية والنظريّات في علمي الأصول والتفسير بالخصوص باعتبارها تمثّل مقاربات تطبيقيّة تستند إلى النحو والبلاغة لفهم النصوص الدينيّة بالخصوص من ناحية أخرى. وهذا التفاعل هو الذي يكشف عن الاشتراك في بعض المباحث الدلاليّة وإمكان التأثير الاصطلاحيّ. فالأرجح أن مصطلح الإنشاء استعاره بعض النحاة والبلاغيين من الأصوليّين وهم يتناولون تراكيب عرفيّة متّصلة بالأحكام الفقهيّة ونقصد تحديدا صيغ العقود[2].

ولكن استعمال الإنشاء في غير العقود كان محكوما بدوره بترعة لدى النحاة في التقريب بين الأشكال المتشابهة المتقاربة حتّى لا يختصّ صنف بفرد من الباب لا يشمل غيره. وسنرى مصداقا لذلك في كيفيّة تعميم مفهوم الإنشاء انطلاقا من خصائص وجودها في غير العقود. والجهة الثانية أن التناول النحويّ البلاغي لم يسر بعد إدخال مفهوم الإنشاء في اتجاه جديد تماما، بل اعتمد أسلوب النحاة في الكشف عن

(1) يروي ابن حجر العسقلاني في "الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة" في التعريف بأبي حيّان ما يلي: "كان يقول عن مقدّمة ابن الحاجب هذه نحو الفقهاء وألزم أحدا ألاّ يقرئ أحدا إلاّ في كتاب سيبويه أو في التسهيل لبن مالك أو في مصنّفاته" (ابن حجر لعسقلاني، "الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة". (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د-ت)، 4: 304

(2) يؤكّد مسعود الصحراوي، "التداوليّة عند العلماء العرب". (بيروت: دار الطليعة، 2005)، 123. تفصيل الحديث عن ألفاظ العقود والمعاهدات في كتب الفقه والأصول لأنهم ينظرون في المعاملات كالزواج والبيع وعدم اهتمام النحاة بها لأنها تستعمل في الخبر كما في الإنشاء حسب رأيه.

خصائص الأبنية والعلاقات بينها وطرق تصنيفها. فالمعوّل أكثر عندنا على ما اعتبره ميلاد مفهوما للإنشاء ربطه ببعض ما قاله المبرّد والسيرافي ونراه أعلق بالنظريّة النحويّة نفسها معهما وقبلهما في آن واحد على ما سنبيّن.

والبيّن في حدّ الإنشاء عند النحاة والبلاغيّين أن تمييزه من الخبر قائم على مبدإ المطابقة شأنه شأن الطلب. فهو لا يحتمل التصديق والتكذيب. ومردّ عدم الاحتمال هذا أن الإنشاء لا خارج له تقصد مطابقته بعبارة الاستراباذي[1]، بيد أنّنا نشير إلى أن الحديث السابق ورد في سياق تحليل أمثال "بعت" من العقود. فمعنى ألاّ يكون للقول خارج يعود إلى "أنّ البيع يحصل في الحال بهذا اللّفظ وهذا اللفظ موجد له" والمتكلّم به الذي لا يقصد مطابقة كلام للخارج "إنّما (...) يحصّل المعنى الخارج بذلك الكلام"[2].

وهنا يبرز مقياسان آخران في ضبط الإنشاء ينضافان إلى مقياس المطابقة الذي يجمع الإنشاء والطلب والخبر. أمّا المقياس الأوّل فهو معيار القصد. ففي الإنشاء لا يقصد المتكلّم حكاية الخارج، بل يقصد الإيجاد وأمّا المعيار الثاني فهو اقتران لفظ الإنشاء بمعناه الذي يحدثه في الخارج.

فهل تكفي هذه المعايير في تمييز الإنشاء من الخبر من جهة وتمييزه من الطلب من جهة أخرى أم هو بديل من الطلب نفسه يدلّ على ما يدلّ عليه من جهة ثالثة؟

حين ننظر إلى هذه الأصناف الثلاثة من زاوية اتجاه المطابقة يمكننا التقريب بينها وبين أصناف ثلاثة تكاد تكون مماثلة لها في تصنيف سيرل وهي التقريريّات والتوجيهيّات والإيقاعيّات[3] (راجع، Searle، 1979، الفصل الأوّل). ولئن كان أمر الخبر من هذه الناحية واضحا بحسب الوقوع في الخارج أو عدمه فإنّ الفرق بين

(1) الأستراباذي، "شرح الكافية"، 4:11.

(2) الأستراباذي، "شرح الكافية"، 3: 149.

(3) J.R Searle, “Expression and Meaning”, Ch1.

الطلب والإنشاء يقوم من حيث المطابقة مع الخارج على أن المطلوب غير حاصل وقت الطلب فيتأخّر معناه عن لفظه (والمعنى هنا هو حصوله في الخارج) لذلك لا يمكن تصديقه أو تكذيبه. أمّا الإنشاء فهو يوجد معناه الخارجيّ (كالبيع أو الطلاق مثلا) بلفظه نفسه لذلك لا يحتمل التصديق والتكذيب إذ لا خارج له تكون مطابقته أو عدمها.

ومن أوضح ما نجده في كتب النحاة من تمييز بين الأصناف الثلاثة على أساس معيار المطابقة كلام ابن هشام (المتوفّى سنة 761 هـ .) حين قال متحدّثا عن أقسام الكلام: "انقسم الكلام إلى ثلاثة أنواع خبر وطلب وإنشاء وضابطُ ذلك أنّه إمّا أن يحتمل التصديق والتكذيب أوّلا فإن احتملهما فهو الخبر (...) وإن لم يحتملهما فإمّا أن يتأخّر وجود معناه عن وجود لفظه أو يقترنا. فإن تأخّر عنه فهو الطلب (...) وإن اقترنا فهو الإنشاء كقولك لعبدك أنت حرّ وقولك لمن أوجب لك النكاح قبلت هذا النكاح"[1].

وفي هذا التعريف ما يشير إلى دور ألفاظ العقود في إدخال مفهوم الإنشاء إلى النحو من جهة واقتصار الإنشاء صنفا على فرد واحد منها من جهة ثانية. فما لا يحتمل التصديق والتكذيب ويقترن، في آن واحد، وجود معناه بوجود لفظه يقتصر على العقود دون غيرها. ففساد القسمة الثلاثيّة لا يعود إلى عدم وجاهتها وإنّما إلى انبنائها على تمييز لطيف جدّا يمثّل بمقتضاه فرد واحد (هو ألفاظ العقود) مقولةً كاملة هي الإنشاء.

لذلك سرعان ما اعتبر ابن هشام هذا التقسيم ضعيف التحقيق بعد أن اتّبع فيه غيره حين وضع رسالة "شذور الذهب". فاستأنف كلامه مؤكّدا أن القسمة الصحيحة هي قسمة الكلام إلى خبر وإنشاء بحذف الطلب وإدراجه ضمن الإنشاء. وتعريفه عنده أن "إيجادَ لفظه إيجادٌ لمعناه". لكن هذا الانتقال من تقسيم ثلاثيّ إلى

(1) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، 21.

تقسيم ثنائيّ يتكوّن من خبر وإنشاء يعود إلى سبب أعمق يمثّل نقيض ما به ميّز الطلب من الإنشاء. "فمدلول قمْ [أي الأمر الذي هو من الطلب في التقسيم السابق لا من الإنشاء] حاصل عند التلفّظ به لا يتأخّر عنه وإنّما يتأخّر الامتثال وهو خارج عن مدلول اللفظ"(1).

تبدو المسألة هنا كما لو أنّها تعويض للطلب بالإنشاء علّته الواضحة هي إدراج العقود وما شابهها. فالإنشاء أوسع من الطلب بأفراده التي ذكرها السكّاكي وهو يحتمل ربّما أفرادا آخرين غير ما استقرّ في الطلب عند صاحب "المفتاح". ولكن قد يبدو أيضا أن ما قام به ابن هشام من مراجعة لموقفه الأوّل في متن "شذور الذهب" لا يخرج عن تعميم الإنشاء على معنى الإيجاد باللّفظ على أفراد الطلب الخمسة أي الاستفهام والأمر والنهي والتمنّي والنداء دون حصر لأفراد الإنشاء وهذا شبيه، شبه الماء بالماء، بما قام به أوستين حين اكتشف الإنشاء وهو بصدد تمييزه عن الوصفيّات فإذا به يقلب كلّ الوصفيّاتِ إنشائيّاتٍ. لكن هل يمكن أن ينطبق تعريف الإنشاء هذا باعتباره إيجادا للمعنى باللفظ على الخبر؟

هذا ما لم يسأله ابن هشام، وأنّى له ذلك وهو يسلّم بالضرورة، شأنه شأن النحاة ولو بطريقة مضمرة، بأنّ أصل هذه الإنشاءات الخبرُ بصورة من الصور.

نوضّح بادئ الأمر ما تخفيه القسمة إلى خبر وإنشاء من تمييز عماده ظاهريّا علاقة اللفظ بالمعنى الذي يحدثه في الخارج. وهو معنى يتّصل بالضرورة بالمضمون القضويّ فهو مناط المطابقة. ولكن ما يهمّنا أكثر من علاقة اللفظ بالمعنى المظهر الإيقاعيّ والإيجاديّ لأهمّيته في تأسيس مفهوم الإنشاء الحديث وعلاقته باستعارتي القوّة والعمل في تحديد العمل اللغويّ من جهة ولصعوبة تمييزه من جهة ثانية ولصلته من جهة ثالثة

(1) ابن هشام، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، 21.

بالنظريّة النحويّة العربيّة التي كانت البلاغة قد انبنت على أساسها في تيّارها النحويّ البلاغيّ الذي واصل مشروع الجرجاني أساسا [1].

لا نطيل الوقوف عند المسألة الأولى رغم أهمّيّتها. لكنّنا نشير مجرّد إشارة إلى أنّها ليست بالبداهة التي نتصوّرها لأوّل وهلة. فالبيّن فيها أن التصنيف إلى خبر وإنشاء جاء ممّن تأثّر بتصوّرات المناطقة لمعيار المطابقة. فإذا صحّ أن المبرّد أوّل من عرّف الخبر باحتماله التصديق والتكذيب فهذا لمّا يؤكّد التأثير المنطقيّ وهو يجادل أمثال الكنديّ[2]. ولئن أخذ بهذا التصنيف السكّاكي فاعتبارا منه لهيمنة المنوال المنطقي على بناء العلوم في عصره وسعيه إلى ضبط المنتشر من التراكيب وخواصّها. لكن لا تغيب عنّا أشارته، في عجالة، إلى تهافته وضعفه. وهي إشارة دالّة من شخص يعرف المنطق معرفة رفيعة واعتبر الاستدلال المنطقيّ مجرّد صورة من صور الخطاب والملازمات بين المعاني[3].

وإذا صحّ ما قلناه هنا ضعف معيار المطابقة لدى النحاة والبلاغيّين بقدر ضعفه كذلك لدى من طوّروا نظرية الأعمال اللغويّة. ولسنا نرى بديلا منه إلاّ مفهوم مقتضى الحال لدى البلاغيّين وهو أعلق بالقول في تردّده بين ما تحتمله البنية النحويّة وإنجازه المقامي بمختلف مستويات التجريد فيه. والأرجح أن الفرق حينئذ بين الخبر والإنشاء (وبين الخبر والطلب كذلك) يضعف كثيرا لتبرز معطيات أخرى أولى بالعناية والتحليل.

---

(1) نتحدّث عن تيّار بلاغيّ نحويّ مع التسليم بوجود تيّار أدبيّ (يمثّله الجاحظ بالخصوص) وتيّار فلسفيّ (من أبرز ممثّليه حازم القرطاجنّي).

(2) ذكر السكّاكي مثلا مناظرة المبرّد والكندي في "مفتاح العلوم"، (بيروت: دار الكتب العلميّة)، 171. ونجدها في مواضع كثيرة عند تمييز أصناف الخبر إلى ابتدائيّ وطلبيّ وإنكاري.

(3) شكري المبخوت، "دائرة الأعمال اللغويّة، مراجعات ومقترحات". (بيروت: دار الكتاب الجديد، أ 2010). 84-91.

أمّا صلة تعريف الإنشاء استنادا إلى إيجاد اللفظ للمعنى في الخارج فلا نتوقّف عندها مطوّلا. إذ كان الإيقاع ببعض صيغ العقود التي تمثّل الزواج والتسمية والوصيّة والرهان أبرز ما انطلق منه أوستين في مناقشة الأقوال الوصفيّة[1]. والبيّن فيه على ما حلّل أوستين أنّه صنف يرتبط بالخبر لكنّه لا يصف هيئة الأشياء في الكون فلا ينطبق عليه مبدأ التصديق والتكذيب ولا يمثّل لغوا بل أن إلقاء هذه الأخبار يمثّل إيجادا لعمل وإنجازا له أو هو جزء من الإيجاد والإنجاز.

وليس لنا إلاّ أن نشير إلى التطابق شبه التامّ بين ما حلّله أوستين ومفهوم الإنشاء في النظريّة النحويّة البلاغيّة دون أيّ إسقاط لهذه على تلك أو تعسّف في الربط بينهما أو تقريب ظنّيّ بين مفاهيمهما. فالظاهرة واحدة وفهمها واحد وفي تفسيرها من وجوه الالتقاء الكثير.

بيد أن أبرز وجه من وجوه الافتراق بين النظريّتين تكمن في تعميم أوستين لمعنى الإنشاء على كلّ الأقوال إلى حدّ تغييب الخبر نفسه في حين أن النظريّة النحويّة البلاغيّة حافظت على مفهوم الخبر قسيما للإنشاء بطريقة مّا. وما يعنينا أكثر من هذا التماثل والتمايز بينهما أن أوستين بدأ بالخبر (القول الوصفيّ) فاعتبر الإنشاء في أصله خبرا ألقي في سياق مناسب فصار إيجادا وإنجازا ثمّ رأى العمل باللغة (الإيجاد والإنجاز) في جميع الأخبار فألغى مفهوم الخبر ليبحث عن تصنيف بديل من التقسيم إلى وصفيّ وإنشائيّ قوامه أصناف خمسة هي الحكميّات والممارسيّات والوعديّات والسلوكيّات والتبيينيّات اعتبرها "عائلات من أعمال الخطاب مترابطة في ما بينها آخذ بعضها برقاب بعض"[2].

(1) J.L Austin. "How to do Things With Words". (Oxford: Clarendon Press, 1962).
(2) Austin, "How To Do Things With Words", 149.

غير أنّ النظريّة النحويّة البلاغيّة سلكت مسلكا آخر. فقد انطلقت من تحديد "عائلات"، بعبارة أوستين، من الأبنية المتقاربة المتشابهة التي يأخذ بعضها برقاب بعض دون تركيز على الفرق بين ما كان منها قابلا للتصديق والتكذيب وخلافه ولكن دون تسوية بينهما. فالمهمّ ما يقوم بين التراكيب جميعا من علاقات إعرابيّة وضروب من النقل (التعجّب مثلا) والحذف (الإغراء مثلا) والزيادة (التوكيد والاستفهام مثلا) تتعامل مع بنية الإثبات ودلالته. وحتّى حين ظهر التصنيف إلى خبر وطلب لم يختف تماما هذا الحرص على الربط بين التراكيب المتقاربة لتصبح أصنافا من خواصّ أفراد الخبر وخواصّ أفراد الطلب. وتأكّد الأمر في التصنيف الثلاثيّ إلى خبر وطلب وإنشاء ثم في اختزاله إلى خبر وإنشاء. بيد أنّ الوصول إلى هذا التصنيف الثنائيّ الأخير هو الذي طرح بشدّة مفهوم العمل باللغة نفسه وهل يمكن تعميم الإنشاء على معنى الإيجاد على كلّ تركيب يحقّق معنى مثلما ذهب إلى ذلك أوستين.

وللمظهر الإيقاعيّ من الإنشاء في علاقته باستعارتي القوّة والعمل صلة كذلك بالنظريّة النحويّة العربيّة. وهي صلة تحتاج إلى بعض بيان وتذكير ومناقشة.

لسنا في حاجة إلى تحليل مطوّل لنتأكّد من أنّ النظريّة النحويّة قد ميّزت بطريقتها منذ كتاب سيبويه بين الإسناد الذي يكاد يرادف، في اصطلاح المناطقة من القائلين بنظريّة الأعمال اللغويّة، المحتوى القضويّ والقوّة القوليّة. فالإسناد عماد الكلام المفيد الذي يحسن السكوت عليه وهو قائم بالضرورة في الخبر وغير الخبر (طلبا أو إنشاء) ولكنه إن كان في الخبر إثباتا للعلاقة بين المسند والمسند إليه وفي النفي ردّا لهذه العلاقة فإنّه في غيرها من الأعمال الطلبيّة يكون استفهاما عن تلك العلاقة أو طلبا لتحقيقها أو ترك إتيانها أو طمعا في حصولها. ومن ثوابت النظريّة النحويّة أنّ العامل في هذا كلّه، عقدا للإسناد أو إبراما أو سؤالا أو طلبا له... إلخ، إنّما هو المتكلّم. فالنموذج في تفسير ذلك واحد موحّد على نحو يكون فيه التمييز بين الإسناد (المحتوى

القضويّ) وما يعمله المتكلّم فيه من ضروب العمل التي يخوّلها النظام قائما بوضوح مصرّحا به.

ونجد هذا لدى النحاة منذ سيبويه ويمكن التثبّت منه دون تأويل بعيد أو تعسّف في النظر[1] وإن كان أوضح لدى من جاء بعده من أمثال الجرجاني وابن يعيش والاستراباذي. والحاصل منه أن المتكلّم يعمل في الإسناد سواء أكان عمله إثباتا أو طلبا له. ونحن نفهم حديث النحاة منذ سيبويه على أن الإثبات (وفي عبارة أخرى الخبر) هو الأصل على أن موضع المتكلّم في الإثبات لا واسم له فتشغله الحروف التي تدلّ على معاني أخرى إذ تتعاور على محلّ المتكلّم المثبت فتسمه.

ومقتضى إشارتنا هذه أن التمييز بين قوّة القول ومضمونه القضويّ من مكوّنات النظريّة النحويّة البلاغيّة وأنّ مفهوم العمل ومصطلحه ليسا غريبين عن هذه النظريّة. لكنّ مسألة الإنشاء على معنى الإيقاع والإيجاد هي التي تفتقر إلى بعض التذكير والتدقيق.

لقد كان كلام ابن هشام واضحا في اعتبار الإنشاء إيجادا يقترن فيه المعنى باللفظ على معنى أن إيجاد اللفظ (وهو التركيب في عبارتهم وعبارته) إيجادٌ، في الآن نفسه، لمعناه في الخارج. ولا يفوتنا مرّة أخرى أن نؤكّد التطابق بين كلامه وكلام أوستين أوّلَ اكتشافه الإنشاء في المحاضرة الأولى من محاضراته.

(1) قد يبدو استخدام مصطلح العمل بالمعنى الحديث في نظريّة الأعمال اللغوية ونحن نتحدّث عن النظريّة النحويّة البلاغيّة إسقاطا. بيد أن الأدلّة كثيرة سواء في ما يخصّ مفهوم العمل كالإثبات والنفي والاستفهام والأمر أو ما يتّصل باستعمال اللفظ الدالّ عليه من ذلك ما قاله سيبويه، "الكتاب"، 2: 187. في سياق حديثه عن النفي مقارنا بين "ما مررت بزيد وعمرو" و"ما مررت بزيد وما مررت بعمرو". فقد اعتبر أنّ النفي في المثال الأوّل تعمل فيه [يخاطب السامع أو القارئ] عملا واحدا وفي المثال الثاني تعمل عملين (ذكره ميلاد، "الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة"، 219).

لكن هل يمكن تعميم هذا التقارن بين اللفظ والمعنى على الأعمال الخمسة التي صنّفت ضمن باب الطلب قبل أن يستبدل بالإنشاء؟

من الواضح في كلام ابن هشام أيضا أنّه قدّم مثال الأمر على هذا التعميم. فالأمر عنده يقترن فيه لفظه ومعناه والذي يتأخّر منه إنّما هو الامتثال لمضمون عمل الأمر وهذه مسألة أخرى مختلفة. وقياسا عليه يكون النهي والاستفهام والتمني والنداء ممّا تتحقّق معانيها بمجرّد التلفّظ بها بقطع النظر عن حصول الترك أو عدم الانصياع للنهي وحصول الجواب مهما كانت صورته وحصول ما يطمع فيه أو عدم حصوله وإقبال المخاطب أو عدم إقباله.

وتبدو هذه الدلالات العمليّة التي للأقوال، لأوّل وهلة، جديدة في التفكير النحويّ ومرتبطة بمفهوم الإنشاء. لكنّ العودة إلى كتب النحو قبل ابن هشام تفيد أنّها متأصّلة في النظريّة النحويّة البلاغيّة. فقبله بأكثر من قرن من الزمان قدّم ابن يعيش (المتوفّى سنة 643 هـ .) الفكرة نفسها وهو يقارن بين استعمال الحرف لإيقاع الإنشاء واستعمال الفعل المناسب لدلالته. يقول: "فأنت إذا قلت يا غلام زيد فهو نفس الدعاء [يقصد النداء] وإذا قلت أدعو كان إخبارا عن وقوع الدعاء وكذلك إذا قلت أستفهم كان عبارة عن طلب الفهم وإذا قلت أقام زيد؟ كان نفس الطلب"[1].

(1) ابن يعيش، "شرح المفصّل"، 8: 7.

فالمقارنة هنا بين النداء والاستفهام تفتح الباب لاعتبار كل ما تحقّق بالحروف التي تتصدّر الجمل فغيّر معانيها من قبيل الإنشاء الإيقاعي الذي يحدث بالتلفظ بالكلام معنى في الخارج[1].

وإذا كانت المسألة على هذا النحو تكون النظريّة القائلة بالإنشاء على معنى الإيجاد والإيقاع قد تخلّصت من عيبين: أحدهما قصر صنف الإنشاء المقابل للخبر على فرد واحد هو العقود وعدم الوقوع في ما وقع فيه أوستين من تعميم فكرة "العقود – الإنشاءات" على جميع الأعمال اللغويّة والآخر تأكيد وحدة بناء العمل اللغويّ في النظريّة النحويّة العربيّة باعتباره قائما على قوّة قوليّة متميّزة عن الإسناد (المحتوى القضويّ تقريبا) وعن عمل يتحقّق باللسان والتركيب (باللفظ) حالما يتلفّظ به (ينجزه) المتكلّم.

وإذا صحّ هذا الفهم لم يعد الإنشاء بديلا من الطلب وإنّما هو تأكيد على البعد الأساسيّ في الطلب وهو وقوعه وحدوثه وتحقّقه بمجرّد قوله ليشمله مفهوم الإيقاع. وهنا نثير مشكلتين ضمن منطق القسمة إلى خبر وإنشاء.

إذا سلمنا بالتناظر في الإيقاع بين الأعمال اللغويّة الطلبيّة فما المانع من تعميمها على الخبر أو بعضه؟ فنحن نعلم أن الخبر في تقسيماتهم يشمل النفي والتوكيد علاوة

(1) نشير هنا إشارة عابرة إلى أن ميلاد في بحثه المطوّل (ميلاد، "الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة"، 224) قد تفطّن إلى هذا التناظر بين النداء وغيره من الإعمال اللغويّة وذكر الشاهد الذي نقلناه عن ابن يعيش وغيره من الشواهد التي تفيد وحدة نظم الأعمال اللغويّة. لكنّه في ضرب من الإصرار الذي بدا لنا غريبا عمل منذ بداية دراسته إلى اعتبار النداء النموذج في الإنشاء بمعنى إيقاع العمل باللّفظ اعتمادا على تأويل لكلام المبرّد في "المقتضب" بالخصوص رغم أن اختلافه عن سيبويه ليس جذريّا في معالجة النداء. والأدهى أنّه اعتمد تحليل سيبويه للنداء كي يوجد صنفا غريبا سماه أعمالا إنجازيّة إفصاحيّة شبيهة بالأصوات كان النداء أمّ الباب فيها. وهو رأي لا نراه مناسبا لا للنحو القديم بدليل شاهد ابن يعيش المذكور في المتن ولا لنظريّة الأعمال اللغويّة الحديثة على اعتبار ضعف الإفصاحيّات مفهوما وإجراء في تصنيف سيرل نفسه. ولكنّنا نكتفي بهذه الإشارة ولا نحلّل هنا وجه نقدنا لميلاد.

على الإثبات. أمّا النفي والتوكيد فكلاهما يقع في بنيته الأصليّة بالحرف الذي يشغل محلّ الإثبات.

وشأنهما في ذلك شأن بقيّة الأعمال الطلبيّة. فمنطق المنوال النحويّ البلاغيّ يفرض أن يكون كل منهما إيقاعا للتوكيد والنفي يقترن فيه اللفظ بمعناه في الخارج. ولسنا في حاجة إلى إثبات ذلك اختباريّا. فممّا يؤكّده التلازم بين الاستفهام والنفي والإثبات لدى سيبويه[1] وهو تلازم يبرز كذلك بين حروف التوكيد وحروف النفي [فعل ↔ لم يفعل] و[لقد فعل ↔ما فعل] و[ليفعلنّ ↔لا يفعل] و[سوف يفعل ↔لن يفعل]...إلخ.

فنحن نرى هنا النفي والتوكيد يوقعان كذلك ما في نفس المتكلّم من دلالات ويوجدان باللفظ معنى.

وإذا استقام هذا أمكننا التساؤل عن الإثبات أيضا. فقد فسّر غياب الحرف في الإثبات بطرق مختلفة في كتب النحو والبلاغة. منها أنّه أصل الكلام ومنه كثرة استعماله وجريانه على الألسن. لكن هذا التفسير لا يمنع أن ظاهر الإثبات يقوم على مزج بين الإسناد نفسه وإثبات العلاقة بين المسند والمسند إليه حتى لكأنّ الإسناد لا يكون إلاّ إذا أثبته المتكلّم. بيد أن هذا الفهم بعيد عن منطق النظريّة النحويّة البلاغيّة والمناويل التي تقتضيها. فمثلما ينفي النافي العلاقة بين المسند والمسند إليه ويستفهم المستفهم عنها ويأمر الآمر بتحقيقها ويتمناها المتمنّي فإنّ المثبت يثبتها بعمل يعمله اسمه الإثبات. وعلينا أن نأخذ مأخذ الجدّ ما قاله الجرجاني في الدلائل: "اعلم أنّ معك دستورا لك فيه إن تأمّلت غنًى عن كلّ سواه وهو أنّه لا يجوز أن يكون لنظم الكلام وترتيب أجزائه في الاستفهام معنى لا يكون له ذلك المعنى في الخبر وذاك أن الاستفهام استخبار والاستخبار هو طلب من المخاطب أن يخبرك"[2].

---

(1) المبخوت، 2006، ص ص 49 - 56

(2) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، 140.

ولا شكّ أن لمثل هذه النظرة عند من يتمسّك بحرفيّة نصوص البلاغيّين والنحاة وآرائهم وجوها من النقد كثيرة. ولكنّنا نزعم أن ما ندّعيه أنسب للنظريّة وأعلق بالمنوال معا. ففيه من البساطة والشمول والاعتداد بأقوى ما في النظريّة النحويّ البلاغيّة من مبادئ في التفسير والإجراء.

لكن ما يعنينا بعد هذا التوضيح الذي جعلنا به أفراد قسم الخبر خاضعين للمنوال الموحّد في الإيقاع هو المسافة التي قطعتها فكرة الإنشاء من تحليل العقود لإدراجها ضمن التقسيم إلى خبر وطلب وإنشاء إلى تعميم الإيقاع على الطلبيّات دون أن نأخذ بعين الاعتبار ما ندّعيه من أن المفهوم من إيجاد المعنى باللفظ مقترنين يشمل الخبر كذلك.

ودون أن نتوسّع في التحليل نشير فقط إلى أن القسمة الثلاثيّة (خبر وطلب وإيقاع) قامت على عيب هو إيجاد قسم خاصّ لا نرى له من أفراده إلاّ العقود. ولكنّ تعميم الإيقاع على أفراد قسم الطلب استلزم حذف الطلب وإدراج أفراده ضمن الإنشاء. بيد أنّ السؤال هنا هل تستوي العقود وبقيّة أفراد الطلب في انتمائها إلى قسم الإنشاء؟ وهل كان السكّاكي قد سها عن العقود أو تغافل عنها؟

من الثابت في تقديرنا أن العقود وألفاظها لا تنتميان إلى المستوى نفسه الذي تنتمي إليه بقيّة الطلبيّات. فهي لا توسم بلفظ يوجد معناها في الخارج حتّى إذا سلّمنا بأنّها توجد في الواقع معنى ولا تقبل التصديق والتكذيب. وليست مسألة الوسم النحويّ باللّفظ أمرا زائدا أو اختياريّا البتّة.

بل هو من المكوّنات الأساسيّة، لو تأمّلنا، للتقسيم إلى خبر وطلب مثلا. فلا ننسى أن قصد السكّاكي من تقسيمه تحديد الأصول الاعتباريّة من الفروع لضبط المنتشر من التراكيب بغية الوصول إلى خواصّها. فاعتباراته التي دفعته إلى التقسيم الثنائيّ اعتبارات نظريّة قصد السيطرة على الظواهر التي تبدو فوضويّة[1].

(1) المبخوت، "دائرة الأعمال اللغويّة، مراجعات ومقترحات"، 128.

من هنا نزعم أن منطلق التصنيف عند السكّاكي تركيبيّ دلاليّ يبدأ من الصيغ اللفظيّة والحروف الواسمة للأعمال التي وضعها ضمن قانوني الخبر والطلب ثمّ حمل ما عداها من الأصول على "موجب المساق" كما قال.

وبهذا التمشّي المنهجيّ وبهذه المبادئ التركيبيّة الدلاليّة لم يكن بإمكان السكّاكي أن يقحم العقود ضمن القانونين اللّذين ذكرهما. إنّهما وفق منطق منهجيّة السكّاكي من الأعمال التي لا تكون بتركّب الحروف بل تكون بتتريلها على وفق مقتضى الحال لأنها مشتقّة وليست أصليّة واشتقاقها ليس من قبيل اشتقاق الالتماس من الأمر أو وضع الخبر موضع الطلب على غير مقتضى الظاهر. وحتّى من قال بالعقود وإنشائيّتها اعتبرها نقلا من الخبر إلى الإنشاء لا يمنع من احتفاظها في بعض المقامات بخبريّتها.

4. في العلاقة بين الطلب والإنشاء:

ورثت البلاغة المدرسيّة السائدة إلى اليوم عن كتب التراث تقسيما يبدو واضحا قوامه تصنيف ذو مستويين أوّلهما التقسيم إلى خبر وإنشاء وثانيهما تقسيم الإنشاء إلى طلبي وغير طلبيّ. وقد حدّد أفراد كلّ قسم بحيث يشمل الخبر أنواعا ثلاثة هي الخبر الابتدائيّ (إثباتا ونفيا) وتوكيدهما في الخبر الطلبي والخبر الإنكاريّ[1].

أمّا الإنشاء الطلبيّ فهو مقتصر على الأصناف الخمسة التي وضعها السكاكي في الطلب أي الأمر والنهي والاستفهام والتمنّي والنداء. في حين يضمّ الإنشاء غير الطلبيّ صيغ المدح والذمّ وصيغ العقود والقسم والتعجّب والرجاء ويكون بربّ ولعلّ وكم

(1) أحمد الهاشمي، "جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع". (المملكة المتحدة: مؤسّسة هنداوي، 2019)، 62؛ علي الجارم ومصطفى أمين، "البلاغة الواضحة، البيان والمعاني والبديع للمدارس الثانويّة". (القاهرة: دار المعارف، 1999)، 155-156.

الخبريّة[1]، ولكنّ الجارم وأمين[2] اعتبرا صيغ الإنشاء غير الطلبي كثيرة، فاكتفيا منها بعرض أبرزها مما ذكره الهاشميّ وإسقاط ربّ وكم الخبريّة[3].

ومن المفيد أن نشير إلى أنّ الهاشمي ذكر، متّبعا البلاغيين القدامى، "أنّ الإنشاء غير الطلبيّ لا تبحث عنه علماء البلاغة لأنّ أكثر صيغه في الأصل أخبار نقلت إلى الإنشاء"[4]. وفي معنى قريب من هذا أشار الجارم وأمين في هامش إلى أنّه "قد تكون الجملة خبريّة في اللفظ وهي إنشائيّة في المعنى وعلى ذلك تعدّ في باب الإنشاء"[5].

وفي هذا جانب مهمّ يحتاج إلى تفكير. فإذا كانت صيغ الإنشاء غير الطلبيّ تقوم على النقل من الخبر إلى الإنشاء ولا خصائص لها بلاغيّة، أي في علاقة تراكيبها باحتمالات إنجازها المقاميّ فما الحاجة إلى ذكرها ضمن تصنيف مخالف للقسمة إلى خبر وإنشاء؟ أليس من الأولى أن تصنّف ضمن الخبر الذي لا يقبل التصديق والتكذيب لأمر عارض في تراكيبها؟ فيكون الأصل في الخبر وفق معيار التصديق

---

(1) كذا وردت عند الهاشمي، "جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع". 79. ولعلّه تصحيف، بما يوهم بأنّ ثلاثتها للرجاء والحال أن الرجاء يكون بلعلّ أمّا ربّ فهي لإنشاء التقليل وكم الخبريّة لإنشاء التكثير كما هو شائع.

(2) الجارم وأمين، "البلاغة الواضحة، البيان والمعاني والبديع للمدارس الثانويّة"، 170.

(3) رأى الزنّاد، "دروس في البلاغة، نحو رؤية جديدة". الدار البيضاء–بيروت–تونس: المركز الثقافيّ العربيّ ودار محمّد عليّ الحامّيّ. 1992)، 106. أن يقصر الإنشاء غير الطلبيّ على القسم والتعجّب والمدح والذم وصيغ العقود ويوسّع من الإنشاء الطلبي. فعلاوة على الأعمال الخمسة التي تكوّن الطلب، أضاف الترجّي والتحضيض والالتماس والدعاء والعرض. فخالف بذلك القدامى والمحدثين دون سبب وجيه في تقديرنا خصوصا أن بعض ما أضافه لا تتولّد من تركيبه الموضوع له أعمال ترتبط به بقدر ما هو مرتبط بتراكيب أخرى وهو ما نتبيّنه بوضوح في عمل الترجّي مثلا الزنّاد، "دروس البلاغة، نحو رؤية جديدة"، 131. وقد اكتفى في بعض الأعمال غير الطلبيّة مثل المدح والذمّ وحتّى التعجّب بدلالاتها الأولى الواضحة في الأفعال والتراكيب الموضوعة لها وفي بعضها الآخر بما لا يفيد كثيرا من قبيل دلالة القسم على التوكيد ودلالة التعجّب على المدح والذم. الزنّاد، "دروس البلاغة، نحو رؤية جديدة". 141.

(4) الهاشمي، "جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع"، 80.

(5) الجارم وأمين، "البلاغة الواضحة، البيان والمعاني والبديع للمدارس الثانويّة"، 170.

والتكذيب هو قبوله لهما ولكنّه يمكن لبعض ما هو مشتقّ منه ألاّ يقبل التصديق والتكذيب؟

قد يذهب مثل هذا التقسيم بالمعيار الذي وقع على أساسه التقسيم إلى خبر وإنشاء ولكنه يحدث استرسالا ممكنا بين الخبر والإنشاء أو قسمة للخبر نفسه إلى ما يقبل التصديق والتكذيب في الأصل وما لا يقبله عرضا مقابل الإنشاء. وفائدة مثل هذا التقسيم المقلوب أنّه يتشبّث في التصنيف بمعيار التراكيب وخواصّها بالدرجة الأولى ويراعي بدرجة ثانية مسألة اتجاه المطابقة. ولو سار البلاغيّون في هذا الاتجاه من التقسيم لكانوا أكثر وفاء للنظريّة النحويّة البلاغيّة القائمة على النظر في "خواصّ التراكيب" على حدّ عبارة السكّاكي وتحليل ما بين التراكيب من علاقات اشتقاقيّة توضع في "عائلات من الأعمال اللغويّة" بعبارة أوستين. فالواضح أن طريقة اشتقاق التراكيب الدالة على المدح والذمّ والتعجّب والعقود... إلخ ضمن ما اعتبر إنشاء غير طلبيّ لا تخرج في الأغلب الأعمّ عن النقل من المعنى الخبري إلى شيء من الخبر الذي "جزؤه الإنشاء" بعبارة الأستراباذي أو ما شابه ذلك كما سنبيّن.

وبقطع النظر عن وجاهة ما ذكرناه، فإنّنا نحتاج إلى تتبّع منطلقات هذا التقسيم في البلاغة اللاّحقة على "مفتاح العلوم" منذ تلخيص القزويني (المتوفّى سنة 739 ه) لمفتاح السكّاكي ولدى نحويّ استفاد أيّما استفادة من ممكنات العلاقة بين الإنشاء والطلب وله فيها تقسيمات طريفة يكاد ينفرد بها وهو الاستراباذي (المتوفّى سنة 688 ه).

فممّا نجده في كلام الأستراباذي في "شرح الكافية" عرض متفرّق لتوضيح بعض مسائل تقسيم الجملة إلى خبريّة تتضمّن "الحكم المعلوم عند المخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة"[1]. وغير خبريّة "لا يعرف المخاطب حصول مضمونها إلاّ بعد" ذكرها. ولا يذهبنّ في ظنّ القارئ أن الاستراباذي يضيف هنا معيارا آخر زمنيّا يكون

(1) الأستراباذي، "شرح الكافية"، 2: 299.

بمقتضاه الخبر معلوما لدى المخاطب قبل التلفّظ بالجملة الخبريّة وغير معلوم قبل التلفّظ بالجملة غير الخبريّة فسياق الحديث هو عن وجوب أن تكون الجملة الصفة والجملة الصلة معروفتين حتّى يزول الإبهام عن الموصوف والموصول. فهما من الجمل المقتضاة التي يكون العلم بها مشتركا بين المتخاطبين. لكن ما جعلنا نقدّم هذا الشاهد بناءُ التصنيف على ما هو خبريّ وما هو غير خبريّ في المنطلق إذ يتفرّع غير الخبريّ عنده إلى إنشائيّ (من صنف بعت وطلقت وأنت حرّ) وطلبيّ (من صنف الأمر والنهي والاستفهام والتمنّي والعرض[1]. وعلى هذا يبرز تقسيم طريف وإن شابه التقسيم الذي ساد بعده إذ لنا قسمة أولى إلى خبري وغير خبريّ يتفرّع فيها الخبري إلى إنشائيّ يقتصر، بالتمثيل والتحقيق، على العقود وطلبي يضمّ ما ذكره السكاكي قبله[2].

خبريّ ≠ غير خبريّ

إنشائيّ طلبي

(العقود) (الأنواع الخمسة)

وقبل ذلك ذكر الأستراباذي تقسيما مشابها وإن كان مختلفا بعض الاختلاف. ففي سياق حديثه عن وجوب أن تكون الجملة الحال خبريّة لأنّها تخصّص "مضمون عامل [الحال أي الفعل] بوقت وقوع مضمون الحال". ومن هنا لم تصلح الجملة الإنشائيّة لأن تكون حالا لأنّ المتكلّم في بعضها (أي الإنشاء الطلبيّ) ليس "على يقين

(1) نلاحظ أن الأستراباذي لا يذكر من بين الأعمال الخمسة المعروفة منذ السكّاكي النداء ويضيف العرض. ولسنا نرى دلالة لهذا الذي قاله عدا أنّه ذكر أعمالا طلبيّة جلّها أساسيّ في حين أنّ العرض مشتقّ. الأستراباذي، "شرح الكافية"، 2: 299.

(2) نجد هذا التصنيف إلى خبريّ وإنشاء وطلب في موضع آخر يتحدّث فيه عن شروط الجملة صلة الموصول الأستراباذي، "شرح الكافية"، 3: 10.

من حصول مضمونها" وهو في بعضها الآخر (أي العقود) "لا ينظر (...) إلى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده إيقاع مضمونها وهو مناف لوقت الوقوع"[1].

وما يعنينا من هذا أنّ تقسيم الكلام عنده كان على أساس الخبر والإنشاء الذي ينقسم بدوره إلى طلب وإيقاع:

خبر ≠ إنشاء

طلب إيقاع

(العقود)

ما نلاحظه هنا هو أن الإنشاء عنده يرادف في الشكل الأوّل الإيقاع موقعا من التصنيف الفرعيّ وأفرادا أساسها ألفاظ العقود وهو يشمل في الشكل الثاني الطلب والإيقاع. ويبدو أنّ لفظ الإيقاع هنا، بديلا من عبارة العقود، جديد في النصوص النحويّة على الأقلّ ولا نعرف من أين أخذه الأستراباذي وإن كان من المرجّح أنّه من استعمالات الفقهاء والأصوليّين.

وقد جمع الأستراباذي في سياق آخر وهو يشرح ما قاله ابن الحاجب عن الماضي عبارة تجمع الإنشاء بالإيقاع للتعبير عن المفهوم من العقود، فسمّاها "الإنشاء الإيقاعيّ" ويقابله بما أسماه "الإنشاء الطلبيّ"[2]. وهو ما يرجعنا إلى الشكل الثاني الذي يتفرّع من الإنشاء فيه الطلب والإيقاع فكأنّ ما جاء في الشكل الأوّل عرضيّ اقتضاه سياق الحديث.

بيد أنّ المسألة ليست اصطلاحيّة فحسب إذ نلاحظ غياب ما سمّي في ما بعد بالإنشاء غير الطلبيّ في مصطلحات الأستراباذي من ناحية ونلاحظ تقديمه لمعايير في

(1) الأستراباذي، "شرح الكافية"، 40.

(2) الأستراباذي، "شرح الكافية"، 4: 11-12.

التصنيف واضحة. فمعيار المطابقة قائم عنده، فبعت الإنشائيّ "لا خارج له تقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللّفظ وهذا اللّفظ موجد له" على عكس أبيع الذي يفتقر إلى "بيع حاصل بغير هذا اللفظ تقصد بهذا اللّفظ مطابقته لذلك الخارج"[1].

ويثير الرضيّ مشكلة حين يسلّم بأنّ أكثر ما يكون به الإنشاء الإيقاعيّ هو مثال الفعل الماضي وقد سبق لابن الحاجب أن عرّفه بأنّه "ما دلّ على زمان قبل زمانك" على معنى قبل زمان التلفّظ. فكيف يستقيم الكلامان والتنافر واضح بين صيغة الإنشاء الإيقاعي القائم على الماضي ودلالته على الإيجاد في الحال؟

نشير إلى أنّ تتبّع منطق الأستراباذي في حديثه عن الإنشاء يثير بعض الالتباس. فهو يستعمله تارة في معنى قسيم الخبر على ما رأينا في الشكل الثاني ومرّة على معنى الإيقاع. وليس الإشكال هنا بل في إقراره بأنّ "الإنشاءات في الأغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرّف فيها"[2]. وهو بهذا يفسّر إنشائيّة عسى مثلا إذ هي بلزومها صيغة الماضي ودلالتها على الرجاء طمعا وخوفا (إشفاقا) تضمّن "معنى الحرف" ويقيسها على لعلّ. والطريف، في تحليل الأستراباذي، أن اشتراط مثال الماضي في أفعال العقود (بعت) أو الجملة الاسميّة (أنت حرّ) في الإنشاء الإيقاعيّ يؤكّد أنّها جميعا من باب "الإنشاء العارض" في الخبر[3].

وهنا مربط الفرس عندنا. فهو يعلم مثل أيّ نحويّ يدرس التراكيب وخصائصها وعلاقاتها البنيويّة الدلاليّة أن الإنشاء الإيقاعيّ ليس صيغة أصليّة في الكلام ولا حرف يَسِمُها في الصدر ولكنّه حين يجعلها في مستوى الصيغ الطلبيّة التي تتحقّق بمجموعة

(1) الأستراباذي، "شرح الكافية"،4: 12.

(2) الأستراباذي، "شرح الكافية"، 4: 214.

(3) الأستراباذي، "شرح الكافية"، 4: 214.

الحروف {همزة الاستفهام، لام الأمر، لا الناهية، ليت، يا} يبدو ذلك منه خروجا عن منهجيّة النّحاة.

فهو لم يسلك هذا المسلك في التعجّب مثلا. إذ اعتبر فعل التعجّب إنشاء للتعجّب بالوضع لعدم تصرّف الصيغتين "ما أفعله" وأفعل به". وهو جمود يقرّبهما إلى الحروف التي هي للإنشاء إذ "كان حقيقا بأن يوضع [للتعجّب] حرف"[1]. بيد أنّه يرفض أن تكون أفعال من قبيل "تعجّبت" و"عجبت" رغم لزومهما مثال الماضي، شأنهما شأن العقود، من الإنشاء[2]. فموقف الأستراباذي من التعجّب مخالف لموقفه من الإنشاء الإيقاعيّ وإن كان متناسقا مع موقفه من إنشاء المدح والذمّ والتكثير بكم الخبريّة والتقليل بربّ. فهذه الصيغ تحدث باللفظ ما ليس موجودا في الخارج تقصد مطابقته فلا تعتبر أخبارا خاصة الخبريّة يدخلها التصديق والتكذيب.

وفي هذا التحليل أمر لطيف دقيق يمكن اعتباره مفيدا في فهم هذا الصنف من الأعمال اللغويّة التي جمعت في ما بعد ضمن باب الإنشاء غير الطلبيّ. فخصائص أفراد هذا الصنف {عسى، التعجّب، المدح، الذمّ، كم الخبريّة، ربّ التي للتقليل} هي حسب تحليل الأستراباذي لها:

- أنّ مضمونها القضويّ ليس موجودا في الخارج في أحد الأزمنة،
- لا يقصد بها مطابقة الخارج لتكون خبرا فلا تقبل معيار التصديق والتكذيب،
- تنشئ هذه الصيغ معاني تحدثها باللفظ.

لكنّ أهمّ خاصيّة تميّزها ذكرها الأستراباذي هي أنّ التكذيب قد يلحقها لا من جهة إنشائها لمعنى الرجاء أو المدح أو الذمّ أو التعجّب أو الاستكثار أو الاستقلال بل

(1) الأستراباذي، "شرح الكافية"، 4: 230.

(2) الأستراباذي، "شرح الكافية"، 4: 228.

من جهة اقتضائها للخارج الذي يعبّر عنه المضمون القضويّ[1]. فهذا الخارج الذي يمدحه المتكلّم مثلا قد يُعترض عليه "بأنّ الجودة التي حكم [المتكلّم المادح] بحصولها في الخارج ليست حاصلة"[2].

ونحن نفهم كلام الأستراباذي على أنّ هذه الأصناف من الأعمال ضمن مجموعة {عسى، التعجّب، المدح، الذمّ، كم الخبريّة، ربّ التي للتقليل} لا تخبر عن الخارج باعتبارها إنشاءات ولكنّها تقتضي وجود موضوع التعجّب أو المدح أو الذمّ أو الاستكثار أو الاستقلال فيه. فكأنّ المتكلّم المتعجّب يسلّم على سبيل الاقتضاء بأنّ ما يتعجّب منه بلغ شأوا كبيرا في الخارج (الواقع) يدعو إلى الانفعال النفسيّ به استحسانا أو استهجانا. لذلك يكون مدار الاعتراض، إذا اعترض معترض على المتكلّم المتعجّب، على مقتضى الكلام تشكيكا أو إنكارا، وليس على إنشاء التعجّب في حدّ ذاته. وهذا مثال الأستراباذي وما يشبهه:

1. – نعم المولودة

– والله ما هي بنعم الولد نصرها بكاء وبرّها سرقة[3]

2. – ما أجمل المدينة العتيقة

– أنت لا تعرف رطوبة بيوتها القاتلة

3. – بئس النخبة التي تعيش في برج عاجيّ

– وأين تريدها أن تعيش في الحفر والكهوف؟

---

(1) ذكر الأستراباذي مثل هذا التحليل عندما تناول دلالتي ربّ وكم الخبريّة على نحو متطابق مع ما أوردناه عنه في هذا الموضع. الأستراباذي، "شرح الكافية"، 3: 149– 150-157.

(2). الأستراباذي، "شرح الكافية"، 4: 238.

(3) الأستراباذي، "شرح الكافية"، 4: 238.

إنّ في هذه الأمثلة وجوها من الاعتراض لا تمسّ المدح في (1) أو التعجّب في (2) أو الذمّ في (3) ولكنّها تتناول مقتضى المدح للمولودة بذكر خصالها المذمومة التي تبطل الزعم بما يقتضيه المدح من وجود خصال ممدوحة فيها ومقتضى التعجّب من جمال المدن العتيقة بتقديم وجه آخر من حقيقتها الناتجة عن قدمها ومضارّ العيش فيها وإنكار بالاستفهام لذمّ النخبة وتعاليها مشوب بسخرية من جنس المجاز المستعمل في الحديث عن الواقع المقتضى في قول الذامّ.

ولكنّ أهمّ ما يمكن استنتاجه من كلام الأستراباذي وتمييزه بين الخارج واقتضاء الحصول في الخارج دون المساس بالعمل الذي ينشئه المتكلّم أمران: أولهما ثانويّ يتّصل بأنّ حديثه عن إنشائيّة هذه الصيغ ليس من عنديّاته فهو لا يقول بذلك من منطلق صناعته النحويّة بل التجأ إليه لأنّ صاحب المتن ابن الحاجب قال به. فلنتذكّر ما سقناه من رأي لأبي حيّان الأندلسي في ذمّ كتاب ابن الحاجب الذي يمثّل "نحو الفقهاء". ودليلنا على ذلك قول الأستراباذي حول مجموعة {عسى، التعجّب، المدح، الذمّ، كم الخبريّة، ربّ التي للتقليل} إنّها "إنشاء جزؤه الخبر" وهو كما لحظ "غاية ما يمكن ذكره في تمشية ما قالوا من كون هذه الأشياء للإنشاء ومع هذا كلّه فلي فيه نظر"[1]. لذلك نرجّح أن الأستراباذي النحويّ المحقّق انساق إلى تحليل هذه الصيغ انسياقا يخالف عادة النحاة ولكن لّما انتشرت مثل هذه المفاهيم والتصوّرات وشاعت بين الباحثين وطلاّب العلم أراد أن يكسبها أساسا نحويّا حتى لا تظلّ بأيدي الفقهاء والأصوليّين دون تفسير نحويّ.

وثاني الأمرين هو ما نتج عن هذا التناول في حدّ ذاته. فقد بلغ الأستراباذي في تحليل هذا "الإنشاء (الذي) جزؤه الخبر" ويمكن أن نسمّيه كذلك "الخبر الذي جزؤه

(1) الأستراباذي، "شرح الكافية"، 4: 238.

الإنشاء" مبلغا كبيرا جعله يلمس الحدّ الدقيق الجامع بين أضرب الكلام جميعا دون أن يسير في الاتجاه الذي أوصله إليه نظره في المسألة.

فقد تناول أخبارا من قبيل:

4. زيد أفضل من عمرو

5. زيد قائم

فخبريّة الجملتين لا جدال فيها بين النحاة والبلاغيّين والأصوليّين والفقهاء. لكن من يكذّب الجملة (4) أو (5) لا يكذّب عمل الإخبار بل يكذّب الخبر نفسه إذ لا يقول له القائل إنّه لم يفضّل أو لم يثبت قيام زيد بل مدار التكذيب على أفضلية زيد أو على حصول القيام من عدمه. فلا التفضيل ولا الإثبات يمكن تكذيبهما؛ لأنّهما إيجاد باللّفظ كذلك فأنت "أوجدت بهذا اللفظ [أي (5)] الإخبار"[1].

وبمثل هذا التحليل يعود الأستراباذي النحويّ إلى أصوله المنهجيّة ليستخرج ضروبا من التمييز مهمّة بين إنشاء القول وقوّته القوليّة ومضمونه القضويّ مع إضافة مهمّة لم نرها منتشرة في الحديث عن تصنيف الكلام وهي أن كلّ قول خبريّ أو إنشائيّ بالمعنى البلاغي قائم على إنشاء لا يقبل التصديق والتكذيب، وأنّ معيار الصدق والكذب يتّصل بالمخبر به لا بالخبر نفسه. فلا فرق من هذه الناحية بين الخبر والطلب والإنشاء مهما ميزنا بينها أو رادفنا بين الإنشاء والإيقاع أو فصّلناه إلى إنشاء طلبي وإنشاء إيقاعيّ.

غير أنّه من التسرّع القول بأنّ الأستراباذي بقوله هذا يدكّ القسمة إلى خبر وإنشاء بعد كلّ التفصيلات التي ذكرها. فلا دليل في نصّه على ذلك. فكيف نوفّق بين هذا الخليط الذي يبدو متناقضا؟

---

(1) سبق للأستراباذي قبل هذا الموضع من تحليله أن ميّز بين الخبر والمخبر به والإخبار واعتبر عدم التمييز بينها منشأ للغلط. الأستراباذي، "شرح الكافية"، 4: 238.

إنّ حاجة النحاة إلى الخبر قسيما للإنشاء تظلّ قائمة لتفسير بعض التراكيب من قبيل ما ذكرناه عن صلة الموصول أو الوصف بالجملة الخبريّة أو الجملة الحال وهي قائمة لفهم خصائص تراكيب كثيرة غير خبريّة لفهم العلاقات بين الأمر والنهي والتحذير والإغراء والدعاء والالتماس والعرض، وما يكون بمترلتها أو الاستفهام والتحضيض والتقرير والإنكار والتوبيخ وما هو منها أو النداء والندبة والاستغاثة مثلا. لذلك لم يتجرّأ الأستراباذي على أن يخطو خطوة أخرى يتجاوز بها التصنيف الجاري بين الخبر والإنشاء. لكنّ هذا التأويل لا يخلو من ضعف. فليس في كتاب سيبويه مثل هذه القسمة و لم ير الجرجاني حتّى في دلائله ما يدعو إليها ورغم ذلك استطاعا أن يفسّرا ما فسّره الأستراباذي دون الحاجة إلى أيّ تقسيم من هذا القبيل.

وتقديرنا أن الرضيّ كان في هذا كلّه متردّدا بين علمه بالنحو، مفاهيم ومنهجا في التحليل، وبين ما ساد في كتب عصره النحويّة وغير النحويّة من مفاهيم وتصوّرات داخل المنظومة الثقافيّة والعلميّة السائدة. فكان يعمل على التوفيق بينها والأخذ بها جميعا على أساس نحويّ أراده واضحا إلى أقصى حدّ ممكن.

والحاصل من تتبعنا لمواضع التصنيف في "شرح الكافية" أن الأستراباذي تغيب عنده القسمة إلى إنشاء طلبي وإنشاء غير طلبيّ وأنّه ينفرد بمصطلحات من قبيل "الإنشاء الإيقاعيّ" وبمفاهيم مثل "الإنشاء (الذي) جزؤه الخبر" وربّما كان مفهوما جامعا لما سيسمّى بعده بالإنشاء غير الطلبيّ.

إنّ قيمة ما كتبه الأستراباذي بالنسبة إلى بحثنا في التصنيفات التراثيّة للأعمال اللغويّة تكمن، أكثر ما تكمن، في جانبين على الاقلّ. أحدهما أن نظر النحويّ في المعاني وتصنيفاتها كان مهمّا في إكساب الموضوع أسسا نحويّة نراها جوهريّة لكلّ بحث بلاغيّ لغويّ والأخر أنّه قدّم في درج التحليل دقائقَ في تبيّن الإنشاء بالخصوص مهمّةً جدّا خصوصا منها التصريح بما كان، في الغالب، مضمرا قبله من تمييز بين

الإنشاء بمعنى عام يشمل الكلام كلّه خبرا وإنشاء بلاغيّين والإنشاء بالمعنى البلاغيّ الضيّق الذي انتشر إلى اليوم. وعلى هذا يكون ما قدّمه الأستراباذي حلقة ضمن سلسلة تطوّر قائم على التراكم واستخراج مضمرات النظريّة النحويّة في شأن مفهوم الإنشاء وليس الحلقة الأخيرة.

فمن الواضح بعد هذا العرض أنّ التقسيم المدرسيّ الذي ذكرناه في رأس هذه الفقرة كان وليد عمل البلاغيّين منذ أن لخّص القزويني قسم البلاغة من المفتاح وشرحه في الإيضاح ثم تداول على الإيضاح الشرّاح.

وقد كان القزويني حصر الكلام في وجهين "إمّا خبر وإمّا إنشاء"[1]. وربط ذلك بمعيار مطابقة النسبة الكلاميّة للخارج. وهو موضوع ينقلب مشكلا إذا أدخلنا في المطابقة وجوها ذكرها القزويني من قبيل مطابقة الواقع أو مطابقة الاعتقاد. فكلّ هذه المفاهيم تستلزم جملة من القضايا التي نكتفي بالإشارة إلى جانب اتجاه المطابقة فحسب منها رغم كثرة المباحث المتعلّقة بالإنشاء (راجع حاشية الدسوقي ضمن شروح التلخيص)[2]، بيد أنّنا نشير بإيجاز إلى بعض ما نحتاج إليه في التحليل. من ذلك ما ذكره الدسوقي ونعرضه دون تفسير (راجع المبخوت، 2010):

- أنّ الخبر والإنشاء كليهما يفتقر إلى النسبة الكلاميّة والنسبة الخارجيّة والمطابقة وعدمها، فالاختلاف مرتبط بقصد المطابقة في الخبر أو قصد عدم المطابقة في الإنشاء،

(1).سعد الدين التفتازاني (ومن معه)، "شروح التلخيص". (بيروت: دار السرور. د.ت)، 1: 163.

(2) التفتازاني (ومن معه)، "شروح التلخيص"، 164-170؛ الصحراوي، "التداوليّة عند العلماء العرب"، الفصل 2؛ المبخوت، "دائرة الأعمال اللغويّة، مراجعات ومقترحات"، 1: 4.

- أنّ قصد المتكلّم بالخبر "حكاية معنى حاصل في الخارج بدونه (أي الكلام) ومؤدّى الحكاية هو مؤدّى المطابقة". أمّا الإنشاء فيقصد به المتكلّم "إحداث مدلوله (...) وإيجاده بذلك اللفظ"،
- أنّ "الخبر وضع للمطابقة وأمّا عدمها وهو الكذب فلا دلالة للفظ عليه وإنّما هو احتمال عقليّ"،
- ليس الإنشاء حكما بل هو "إيجاد معنى بلفظ يقارنه في الوجود"،
- أنّ "الإخبارَ إنشاءٌ" فالتكذيب يتطرّق إلى الخبر (المخبر عنه) لا إلى الإخبار.

تلخّص هذه الأفكار أبرز ما يمكن أن يكشف نظر الشرّاح في أصل القسمة المبدئيّة إلى خبر وإنشاء. بيد أنّ تحتها تفريعا للإنشاء إلى طلب "يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع تحصيل الحاصل" وغير طلب[1].

وهنا يتفرّع كل قسم من قسمي الطلب إلى أفراده. ولئن كان أمر الطلب واضحا إذ يضمّ الأعمال الخمسة التي ذكرها السكّاكي، فإنّ غير الطلب حصر في مجموعة {نعْم، وبئس، وكم الخبريّة، وعسى، وصيغ العقود، والقسم، وربّ، والتعجّب} وقد ذكرت على سبيل التمثيل و لم تجعل قائمة مغلقة نهائيّة.

وما يعنينا من تحاليل الشرّاح جوانب قليلة أساسيّة أبرزها أن للعبارات التي تُسَمِّي الأعمال اللغويّة كالتمنّي أو الاستفهام أو الأمر والنهي معاني مختلفة. فالتمنّي مثلا يدل على فعل المتكلّم أي إلقاء تركيب مخصوص ويطلق على الحرف الدالّ عليه "ليت" التي تتضمّن معنى أتمنّى ويعني الحالة الذهنيّة (القلبيّة) التي تفيد طلب الأمر المحبوب. لكنّهم مالوا إلى الأخذ بالمعنى الحدثيّ أي الإلقاء.

ورغم هذه التوضيحات لدقائق كثيرة فإنّ الإجماع لديهم حاصل على أنّ الإنشاء غير الطلبيّ ليس من مباحث البلاغة. فمن ناحية ذهب بعض البلاغيّين إلى أنّ

(1) التفتازاني (ومن معه)، "شروح التلخيص"، 2: 237.

"عسى" مثلا ترجّ كالتمنّي والتمنّي طلب و"نعم" خبر على ما يقول النحاة فدلالتها على الإنشاء ناشئة من الإخبار[1]. والسبكي يضعّف آراء كثيرة حول إنشائيّة ضروب مختلفة من الإنشاء غير الطلبيّ ليؤكّد خبريّتها إذ يرى أن كم "ليس من الإنشاء في شيء وعلى الاحتمال الثاني إخبار عن الكثرة في الخارج". لكنّ العامل الحاسم في الرغبة عن دراسة هذه المجموعة التي أدرجت ضمن الإنشاء غير الطلبيّ هو أنّ "أكثرها في الأصل أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء"[2]. فتنقل كما علّق الدسوقي في حاشيته، "مستصحبة لما يرتكب فيها في الخبريّة" من مباحث بيانيّة تتعلّق بها. من هنا لم يكن لها من الخصوصيّات البلاغيّة ما يتطلّب درسا.

لكنّنا نشير، في الآن نفسه، إلى أنّ تمييز الأستراباذي في إنشاء المدح وهو يتحدّث عن "نعم" في شرح الكافية صار متفقا عليه بين البلاغيّين؛ إذ استخدمه الدسوقي لبيان الجزء الخبري من إنشاء التكثير والجزء الإنشائيّ من التكثير فيعترضه التصديق والتكذيب من جهة الإخبار بالكثرة ولا يعترضه من جهة استكثار المتكلّم[3].

إلاّ أنّ في لفظ القزويني، وهو يشرع في تحديد أنواع الطلب، نجد العبارة الآتية: "والطلب (...) أنواعه كثيرة منها التمنّي..."[4]. ولم تستوقف عبارة "كثيرة" التفتازاني ولا المغربي ولا السبكي والحال أنّ الكثرة هنا لا معنى لها لأنّ الأنواع مضبوطة بخمسة إلاّ إذا قصد بها الخمسة وما يتولّد منها. فتكون الكثرة في الأنواع وما تحتها ولا وجه غير هذا لتمشية كلام القزويني، وإلاّ فتح الباب لإضافة أنواع أخرى ضمن الإنشاء الطلبيّ. وقد علّق الدسوقي وهو يشرح "مختصر العلاّمة السعد" فحدّد الأنواع الخمسة المعروفة ونبّه إلى أنّ هناك من يضيف إليها الترجّي نوعا سادسا

(1) بهاء الدين السبكي، "عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح". تحقيق: عبد الحميد هنداوي (صيدا- بيروت: المكتبة العصريّة، 2003). 2: 235-236.

(2) التفتازاني (ومن معه)، "شروح التلخيص"، 2: 236.

(3) الدّسوقي، ضمن "شروح التّلخيص"، 2: 236.

(4) الدّسوقي، ضمن "شروح التّلخيص" 2: 236.

ومن يخرج منها التمنّي والنداء "بناء على أن العاقل لا يطلب ما يعلم استحالته" في التمنّي وأنّ "طلب الإقبال خارجٌ عن مفهوم النداء الذي هو صوت يهتف به الرجل"[1].

هذه إذن خلاصة الأفكار التي تتّصل بتصنيف الأعمال اللغويّة في أهمّ الشروح. ولا دليل على أنّنا نجد تصنيفات أخرى في التراث بهذا القدر من الوضوح والتماسك. ورغم أنّنا ننسب هذا التقسيم إلى خبر وإنشاء بضربيه الطلبي وغير الطلبي إلى مرحلة متأخّرة من تطوّر البلاغة العربيّة تطوّرا اعتمدت الكتب المدرسيّة السائدة في البلاغة نتائجه لتنقله تعليميّا إلى الأجيال المختلفة فإنّ الثابت هو ظهوره بعد السكّاكي ولا وثيقة لنا تدلّ قبل تلخيص المفتاح للقزويني وإيضاحه على وجود مثل هذا التقسيم.

وإذا كان ثمّة من عيب فيه فهو أنّه قد وضع صنفا فرعيّا ضمن الإنشاء (هو الإنشاء غير الطلبيّ) لا يستقيم مع منطق البحث البلاغي نفسه من جهات. فالجهة الأولى أنّهم لم يهتمّوا به وبمباحثه لأنّه لا ميزات فيه عند الاستعمال فأكثره وضعيّ بصورة من الصور، والجهة الثانية أنّه إذا صحّت إنشائيّته فهي لا تختلف عن إنشائيّة الخبر نفسه كما حلّلها الأستراباذي وتبنّاها بعض الشرّاح في التمييز بين فعل الإخبار الذي هو إنشاء والخبر الذي يقبل التصديق والتكذيب، والجهة الثالثة أن الاتفاق بين البلاغيين قائم على أنّ أكثرها أخبار نقلت إلى الإنشاء فكان من الأولى تصنيفها على أنّها مشتقة من الخبر وتحديد آليّات اشتقاقها بدل إلحاقها بالإنشاء. ولعلّ عبارة الأستراباذي التي جعلها بها إنشاءات جزؤها الخبر (والعكس جائز في التعبير والمفهوم أي أخبار جزؤها الإنشاء) تعبّر أكثر من غيرها عن حقيقة هذا الإنشاء غير الطلبي.

الخاتمة . . . ة

افترضنا في مبحث تصنيف النحاة والبلاغيّين للكلام وجود مرحلة ما قبل نظريّة لم تعرّف فيها المفاهيم المعتمدة في التقسيم تعريفا نظريّا صريحا؛ إذ جمعت على نحو حدسيّ بين خصائص مميّزة لهذا التراكيب أو تلك. لكنّنا استشففنا منها توجّهين

(1) الدّسوقي، ضمن "شروح التّلخيص" 2: 238.

أساسيّين: أحدهما جهّيّ قام على مفهومي الضروري والممكن (أو الواجب وغير الواجب بعبارة سيبويه) لم يكن مثمرا في حصر المنتشر من أنواع الكلام لارتباطهما في تقديرنا بالمحتوى القضويّ أكثر من ارتباطهما بقوى القول. والآخر توجّه أسميناه اشتقاقيّا قام على منهجيّة الخليل وسيبويه في تقليب التراكيب على وجوهها والبحث في العلاقات الشكليّة والدلاليّة بينها لوصفها وتصنيفها. وقد بدا أثر هذا الاتجاه في تصنيف قطرب والأخفش مثلا للكلام.

وأوصلنا نظرنا في القسمة إلى خبر وطلب إلى أنّ بعض من قال بها، خصوصا ابن وهب، لم يترك أثرا في ما جاء بعده غير اللفظين الاصطلاحيّين. فقد بنى تصنيفه على ما أسميناه "اتّجاه الفائدة" بين المتكلّم والمخاطب. لكن ما غلب على هذا التقسيم الثنائيّ هو اعتماد معيار اتجاه المطابقة بين الكلام والخارج. وقد انتشر منذ السكّاكي بوضوح رغم ما أشار إليه من ضعف هذا المعيار. والمفيد في عمل السكّاكي أنّه ضبط نهائيّا أفراد صنف الطلب فاستوعب من خلال القسمة (خبر/ طلب) الأعمال الأساسيّة الكبرى الموسومة نحويّا فجعلها أصلا اشتقاقيّا للأعمال الفرعيّة، سواء بتركّب الحروف الواسمة لبعض الأعمال اللغويّة أو بتتريل الكلام على "موجب المساق" بحسب عبارته. وتقديرنا أنّ السكاكي استثمر منهجيّة الخليل وسيبويه فأفصح عن بعض مضمرات النظريّة النحويّة ليبني عليها تصوّره البلاغيّ.

لكن ظهور قسمة أخرى للكلام إلى خبر وإنشاء بعد السكّاكي أوجدت معايير أخرى إضافيّة رُبطت بمعيار المطابقة من قبيل القصد والإيجاد وتقارن اللّفظ والمعنى المحدَث في الخارج. بيد أنّ خصائص العلاقة بين الطلب والإنشاء ظلّت مشكلا بلا إجابة، أهي علاقة تضمّن أم ترادف أم استبدال خصوصا بعد دخول مفهوم "العقود – الإنشاءات"؟ حتّى كاد الفرد (العقود) يطغى على المقولة – الصنف (الإنشاء) ويختزل فيها. لكن سرعان ما انتبه النحاة والبلاغيّون إلى التماثل بين العقود وغير العقود خصوصا منها أبنية الطلب فعمّموا مفهوم الإنشاء على اعتباره إيجادا

باللّفظ للمعنى في الطلب أيضا. وقد أدّى ذلك في تقديرنا إلى إضعاف مفهوم المطابقة دون التخلّي نهائيّا عنه مع تقوية مفهوم الإيقاع.

لكنّ الحرص على اتّباع منهجيّة الكتاب في ضبط عائلات من الأبنية المتشابهة لم يغب عن نظر البلاغيّين حتى مع التقسيم إلى خبر وإنشاء. وهو ما طوّر مفهومي العمل اللغويّ والقوّة الإنشائيّة بالتصريح بمضمرات النظريّة النحويّة دون أن نجد جرأة من أيّ من البلاغيّين على تجاوز مفهوم الخبر نفسه بعد أن تبيّن لهم أنّ الإخبار نفسه إنشاء بالمعنى النحويّ.

وبالمقابل دعّم البلاغيّون القسمة إلى خبر وإنشاء وتفريع الإنشاء إلى ما هو طلبيّ وما هو غير طلبيّ. وهذا الإنشاء غير الطلبيّ مشكل فعلا فهو أعلق بالخبر منه بالإنشاء ولا تفسير مقنعا لإلحاقه بالإنشاء؛ إذ تتنازعه سمات الخبريّة وسمات الإنشائيّة، ولكن الثابت أنّه مشتق من الأخبار بآليّات محدّدة أبرزها ما سمّوه النقل. إنّها في أفضل الحالات أخبار جزؤها الخبر أو إنشاءات جزؤها الخبر كما وصفها الأستراباذي وهي كذلك أعمال إنشائيّة غير مباشرة متحقّقة بأبنية خبريّة لذلك أهملت مباحثها البلاغيّة. لكنّ الحاصل من هذه التحاليل المتضاربة أنّ الإنشاء النحويّ صار الأساس الذي ينبني عليه الخبر والإنشاء البلاغيّين.

المصادر والمراجع:

الأستراباذي، رضيّ الدين، "شرح الكافية". (ط2، بنغازي: منشورات قار يونس، 1996م).

التفتازاني، سعد الدين (ومن معه)، "شروح التلخيص". (بيروت: دار السرور). د.ت.

الجارم، عليّ وأمين، مصطفى، "البلاغة الواضحة، البيان والمعاني والبديع للمدارس الثانويّة". (القاهرة: دار المعارف، 1999م).

الجرجاني، عبد القاهر، "دلائل الإعجاز". تحقيق: محمود محمّد شاكر، (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1984م).

الزنّاد، الأزهر، "دروس البلاغة، نحو رؤية جديدة". (الدار البيضاء–بيروت–تونس: المركز الثقافيّ العربيّ ودار محمّد عليّ الحامّيّ. 1992م).

السبكي، بهاء الدين، "عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح". تحقيق: عبد الحميد هنداوي (صيدا- بيروت: المكتبة العصريّة، 2003م).

السكاكي، أبو يعقوب، "مفتاح العلوم". تحقيق: نعيم زرزور. (ط2، بيروت: دار الكتب العلميّة، 1987م).

سورل، جون ر.، "العبارة والمعنى، دراسات في نظريّة الأعمال اللغويّة". ترجمة شكري السعديّ، (تونس: معهد تونس للترجمة. 2021م).

سيبويه، "الكتاب" تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، (بيروت: دار الجيل، 1988م).

السيوطي، جلال الدين، "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع" تحقيق عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم، (بيروت: مكتبة الرسالة، 1992م).

الصحراوي، مسعود،: "التداوليّة عند العلماء العرب". (بيروت: دار الطليعة، 2005م).

العسقلاّني، ابن حجر، "الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة". (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د-ت).

المبخوت، شكري، "إنشاء النفي وشروطه النحويّة الدلاليّة". (تونس: مركز المشر الجامعيّ –كلية الآداب والفنون والإنسانيّات– جامعة منوبة، 2006م).

المبخوت، شكري، "دائرة الأعمال اللغويّة، مراجعات ومقترحات". (بيروت: دار الكتاب الجديد، أ 2010م).

ميلاد، خالد، "الإنشاء في العربيّة بين التركيب والدلالة". (تونس: كلية الآداب بمنوبة– المؤسسة العربيّة للتوزيع، 2001م).

الهاشمي، أحمد، "جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع". (المملكة المتحدة: مؤسّسة هنداوي، 2019م).

ابن هشام، جمال الدين: "مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب". تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، (صيدا – بيروت: دار الكتب العلميّة، 1987م).

ابن هشام، جمال الدين، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب". (بيروت: دار إحياء التراث العربيّ 2001م).

ابن يعيش، موفّق الدين: "شرح المفصّل". (بيروت: عالم الكتب).

References:

Al’strābādhy, Rḍī Al-Dīn, "Sharḥ Al-Kāfiyah". (Ṭ2, Banghāzī: Manshūrāt Qār Yūnus, 1996m).

Al‘sqlāāny, Ibn Ḥajar, "Al-Durar Alkāmnh Fī A‘yān Al-Mi’ah Al-Thāminah". (Bayrūt: Dār Iḥyā’ Al-Turāth Al-‘Arabī, D-T).

Ibn Hishām, Jamāl Al-Dīn, "Sharḥ Shudhūr Al-Dhahab Fī Ma‘rifat Kalām Al-‘Arab". (Bayrūt: Dār Iḥyā’ Al-Turāth Al‘rbī 2001M).

Ibn Hishām, Jamāl Al-Dīn: "Mughnī Alllbyb ‘an Kutub Al-A‘ārīb". Taḥqīq: Muḥyī Al-Dīn ‘Abd Al-Ḥamīd, (Ṣaydā – Bayrūt: Dār Al-Kutub Al‘lmyyh, 1987m).

Ibn Ya‘īsh, Mwffq Al-Dīn: "Sharḥ Almfṣṣl". (Bayrūt: ‘Ālam Al-Kutub).

Al-Taftāzānī, Sa‘d Al-Dīn (Wa-Man Ma‘ah), "Shurūḥ Al-Talkhīṣ". (Bayrūt: Dār Al-Surūr). D. T.

Al-Jārim, ‘lī Wa-Amīn, Muṣṭafá, "Al-Balāghah Al-Wāḍiḥah, Al-Bayān Wa-Al-Ma‘ānī Wa-Al-Badī‘ Lil-Madāris Althānwyyh". (Al-Qāhirah: Dār Al-Ma‘ārif, 1999M).

Al-Jurjānī, ‘Abd Al-Qāhir, "Dalā’il Al-I‘jāz". Taḥqīq: Maḥmūd Muḥammad Shākir, (Al-Qāhirah: Maktabat Al-Khānjī, 1984m).

Al-Subkī, Bahā’ Al-Dīn, "‘Arūs Al-Afrāḥ Fī Sharḥ Talkhīṣ Al-Miftāḥ". Taḥqīq: ‘Abd Al-Ḥamīd Hindāwī (Ṣydā-Bayrūt: Al-Maktabah Al‘ṣryyh, 2003m).

Al-Sakkākī, Abū Ya‘qūb, "Miftāḥ Al-‘Ulūm". Taḥqīq: Na‘īm Zarzūr. (Ṭ2, Bayrūt: Dār Al-Kutub Al‘lmyyh, 1987m).

Sībawayh, "Al-Kitāb" Taḥqīq: ‘Abd Al-Salām Muḥammad Hārūn, (Bayrūt: Dār Al-Jīl, 1988m).

Sorl, Jūn R., "Al-‘ibārah Wa-Al-Ma‘ná, Dirāsāt Fī Nẓryyh Al-A‘māl Allghwyyh". Tarjamat Shukrī Als‘dī, (Tūnis: Ma‘had Tūnis Lil-Tarjamah. 2021m).

Al-Suyūṭī, Jalāl Al-Dīn, "Ham‘ Al-Hawāmi‘ Fī Sharḥ Jam‘ Al-Jawāmi‘" Taḥqīq ‘Abd Al-Salām Hārūn Wa-‘Abd Al-‘Āl Sālim Mukarram, (Bayrūt: Maktabat Al-Risālah, 1992m).

Al-Ṣaḥrāwī, Mas‘ūd,: "Altdāwlyyh ‘inda Al-‘ulamā’ Al-‘Arab". (Bayrūt: Dār Al-Ṭalī‘ah, 2005m).

Al-Mabkhūt, Shukrī, "Inshā’ Al-Nafy Wa-Shurūṭuh Alnḥwyyh Aldlālyyh". (Tūnis: Markaz Almshr Aljām‘ī – Kullīyat Al-Ādāb Wa-Al-Funūn Wāl’nsānyyāt – Jāmi‘at Manūbah, 2006m).

Al-Mabkhūt, Shukrī, "Dā’irat Al-A‘māl Allghwyyh, Murāja‘āt Wa-Muqtaraḥāt". (Bayrūt: Dār Al-Kitāb Al-Jadīd, U 2010m).

Mīlād, Khālid, "Al-Inshā’ Fī Al-‘Arabīyah Bayna Al-Tarkīb Wa-Al-Dalālah". (Tūnis: Kullīyat Al-Ādāb Bi-Manūbah – Al-Mu’assasah Al-‘Arabīyah Lil-Tawzī‘, 2001M).

Al-Hāshimī, Aḥmad, "Jawāhir Al-Balāghah Fī Al-Ma‘ānī Wa-Al-Bayān Wa-Al-Badī‘". (Al-Mamlakah Al-Muttaḥidah: Mu’assasat Hindāwī, 2019m).

Al-Zannād, Al-Azhar, "Durūs Al-Balāghah, Naḥwa Ru’yah Jadīdah". (Al-Dār Al-Bayḍā’ – Bayrūt – Tūnis: Al-Markaz Althqāfī Al‘rbī Wa-Dār Muḥammad ‘lī Alḥāmmī. 1992m).

المراجع الأجنبية:

Austin, J.L. “How to do things with words”. (Oxford: Clarendon Press, 1962).

Berrendonner. “Eléments de pragmatique linguistique”. (Paris, Minuit, A, 1981).

Searle, J.R. “Expression and Meaning”. (Cambridge: CUP, 1979).